اخْتِلافُ الصِّيغة بَيْنَ المَصْدر والاسـم
في كِتاب «النِّهاية في غَرِيب الحَديث والأَثر»
دراسة مُعْجَميَّة دلاليَّة

د. محمد يحيى محمد أحمد الكيلاني
مدرس ـ قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب – جامعة حلوان

The formation variation between the infinitive and the noun
In the book "Alnihaya fi Gharib alhadith wal'athar"
A semantic lexicological study

The linguists, in particular the morphologists were divided into defining the noun when referring to the infinitive to three doctrines:

First: It is seen that many nouns are nouns of infinitives, because they contain the letters of the infinitive. Therefore, this doctrine does not see any difference between the infinitive and the noun in their implications of the action.

Second: sees that the source indicates the event and the self, while the source name indicates the event only.

The third: sees that the origin of these nouns should not be implying of infinitive nouns, but of the action introduced to imply of the noun and could not be omitted without compensation in addition to an alteration in the Arabic vowel marks.

It turns out that there are forms in Arabic that is likely to be an infinitive or a noun, but what sets the semantics is the difference in vowel marks, the difference that necessarily results in a variation in the formula leading to a different meaning.

اختلافُ الصِّيغة بين المصدر والاسـم
في كِتاب «النِّهاية في غريب الحَديث والأثر»
دراسة مُعْجَميَّة دلاليَّة

انقسـم عُلماءُ اللُّغة والصَّـرف في تحديد **ماهية الاسـم** عندما يُذكر مقابلًا للمصـدر إلى ثلاثة مذاهب: **الأول**: يرى أنَّ كثيرًا من الأسماء يُعدُّ أسماء مصادر؛ ذلك لأنَّها تتضمَّنُ حروف المصدر؛ ولذا لا يرى هذا المذهب فرْقًا بين المصدر واسم المصدر في دلالتهما على الحدث, **والثَّاني**: يرى أنَّ المصـدرَ يَدلُّ على الحدثِ والذَّات, بينما يدلُّ اسـم المصـدر على الحدث, **والثَّالث**: يرى أنَّ الأصل في هذه الأسماء ألا تكون أسماء مصادر دالة على الحدث, بل هي أسماء **وُضِعَت للدلالة على الاسم**, وهي لا تكون فقط بالحذف دون تعويض, بل تكون **بتغيير الحركات أيضًا**.

ويتضـح من ذلك أنَّه توجد صـيغ في اللُّغة العربية تحتمل أن تكون مصـدرًا وأن تكون اسـمًا, ولكنَّ الذي يُحدِّد الدَّلالة **هو اختلاف الحركة**, هذا الاختلاف الذي ينشأ عنه – بالضرورة - اختلاف في **الصِّيغة** فيُؤدِّي إلى مغايرة المعنى الوظيفي.

اختلاف الصِّيغة بين المصدر والاسـم في كتاب «النِّهاية في غريب الحديث والأثر» دراسة مُعْجَميَّة دلالِيَّة

أطلقَ اللّســـانيون مصـــطلح مورفيم «Morpheme» على ما يتعلّق بالوحدة الصَّـــرفيَّة [الصِّيغة], والواقع أن هناك تعريفات كثيرة لهذا المصطلح عند اللسانيين, فمِنْهم مَن ذهب إلى أنَّه العنصر الذي يُعبِّرُ عن النِّسبة أو العلاقة بين الماهيات, وهو حسب مفهوم فندريس Vendryes عنصـــر لغوي يُعبِّر عن الفكرة التي في الذِّهن, ويُطْلِقُ عليه - أي المورفيم - دوال النســـبة(١), ومنهم مَن ذهب إلى أنَّه أصـــغر وحدة ذات معنى(٢), ومنهم مَنْ ذهب إلى أنَّه أصـــغر وحدة صـرفيَّة(٣), ومِنْهم مَنْ ذهب إلى أنَّه أصـغر وحدة لغويَّة(٤), ولكن على الرَّغم من هذه الاختلافات إلا أنَّها تتفق في النَّظر إليه باعتبار أنَّه أصـغر وحدة يمكن أن تدلَّ على معنى أو وظيفة صـرفيَّة أو نحوية.(٥)

ومعنى ذلك أنَّ المورفيم قد يكون فونيما واحدًا «Phoneme» أو مجموعة من الفونيمات في بنية معيَّنة, يقول ماريو پاي: "المورفيم ليس دائما مقطعًا واحدًا أو حتَّى مقطعًا كاملاً"(٦), فإنَّ مورفيم حركات الإعراب [ـَ ـُ ـِ] يعدُّ فونيما وليس مقطعا؛ لأنَّه يدلُّ على وظائف نحوية, وأمَّا مورفيم باء الجر [بـــ] فهو يُعَدُّ مورفيما مكوَّنًا من فونيمين اثنين:, حيث يُعدُّ الصوت الصامت المجرد فونيما وحركته فونيما آخر, وأمَّا الكلمة المجرَّدة من الزَّوائد, نحو: [رجل, فرس, نهر, كَتَبَ, صـــام, دحرج] فهي تُعَدُّ مورفيمًا مكوَّنا من أكثر من فونيمين, ويُطْلق عليه المورفيم الحر «Free Morpheme», وهو يُعادل - على وجه التقريب - ما يُعرف بالأصـــل أو الجذر المعجمي «Lexical Root».

وأمَّا الزَّوائد سواء أكانت في أوَّل الكلمة [السوابق Prefixes] أم في وسطها [الحشو Infix] أم في آخرها [اللواحق Suffixes] وترتبط بها ارتباطا وثيقًا, فهي تعدُّ مورفيمات متَّصلة, ويطلق عليها المورفيم المقيد «Bound Morpheme», إذن فحجم البنية ليس مهمًّا بل المهم أن تكون هذه الوحدات ذات معنى(٧), سواء أكانت فونيمًا (صوتًا) أو مقطعًا أو عدة مقاطع.

ويتضح من ذلك أنَّ لكلِّ صيغة صرفية معناها الوظيفي «Functional Meaning» الخاص بها التي تدلُّ عليه, ولا شـــكَّ أنَّ المعاني الوظيفية هي التي تُحدِّدُ اختيار - المورفيم - الصـــيغة الصَّـرفية لدى المُتكِّلم ليُعبِّرَ بها عن قصـده «Intention», "فلا شـكَّ أنَّه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصِّيغة؛ إذْ كلُّ عدول من صيغة إلى أخرى لا بُدَّ أن يصحبه عدولٌ عن معنى إلى آخر إلا إذا كان ذلك لغة".(٨)

فالكثير منَّا لا يدرك معاني الأبنية ولا يُفَرِّقُ بينها, حتَّى كُتب النَّحو والصَّـــرف لم تُفرد لهذه القضية بابًا مُسْتَقلاً, ولكنَّها تَعرضت لِمَا بين الأبنية من علاقات في ثنايا الدَّرس الصَّرفي.(٩)

ولذا انقسـم عُلماءُ اللُّغة والصَّـرف في تحديد **<u>ماهية الاسـم</u>** «defining the noun» عندما يُذكر مقابلاً للمصدر «Infinitive» إلى **ثلاثة مذاهب**:

١- **المذهب الأول**: يَرَى أنَّ كثيرًا مِن الأسماء يُعدُّ أسماء مصادر؛ ذلك لأنَّها تتضمَّنُ حروف المصدر؛ ولذا لا يرى هذا المذهب فرْقًا بين المصدر واسم المصدر[١٠] في دلالتهما على الحدث, ولكنَّ الفرق فقط في **اللفظ**, حيث ذهب النُّحاة إلى أنَّ اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدَّلالة على الحدث, وخالفه بِخُلُوّه من بعض حروف فعله لفظًا أو تقديرًا دون تعويض, نحو: اغتسل غُسْلا, وأعطى عطاء, وحقُّ المصدر أن يتضمَّن حروف فعله بمساواة أو بزيادة, نحو: توضَّأ توضُّؤًا, وأعلم إعلامًا[١١], وأعطى إعطاء, وكلَّم تكليمًا, وتطهَّر تطهُّرًا, واعترف اعترافًا.

إذن اسم المصدر عندهم: هو اسم يدل على المعنى الذي يدل عليه المصدر, ولكنَّ حروفه تنقص عن حروف مصدر الفعل المستعمل معه[١٢], نحو قول الله ﷻ ﴿چ چ چ چ﴾ [نوح: ١٧], فقوله ﴿چ﴾ اسم مصدر, وكان حقُّه أنْ يُقَال إنباتا, ويجوز أن يكون ﴿چ﴾ مصدرًا لِفعْل محذوف, أي نَبَتُّم نباتا, يقول السَّمين الحلبي: "﴿چ﴾ إمَّا أن يكون مصدرًا لِـ «أَنْبَتَ» على حذف الزَّوائد, ويُسَمَّى اسمَ مصدر, وإمَّا بِـ «نَبَتُّم» مقدَّرًا أي: فَنَبَتُّم نَبَاتًا فيكونُ منصوبًا بالمُطاوع المقدَّر".[١٣]

بيد أنَّنا نُلاحظ أنَّ ما استقرَّ عليه النَّحويون أخيرًا من أنَّ المصدرَ ما كان جاريًا على فِعْله, وأنَّ اسمَ المصدر ما لم يكن جاريا على فِعْله هو اصطلاح حادث, أمَّا المتقدِّمون من البصريين - نحو سيبويه والمبرِّد وابن السَّرَّاج والزَّجَّاجي وابن جنِّي - فعندهم أنَّ كلَّ ما دلَّ على الحدث فهو مصدر سواء أكان جاريا أم غير جارٍ على الفعل[١٤], يقول أبو حيَّان الأندلسي: "وهذه المصادر التي شذَّت عن القياس أكثرها يُسَمِّيها مُعظم النَّحاة أسماء مصادر لا مصادر, ويُسَمِّيها بعضُ اللُّغويين مَصادر لِفِعْلٍ لمْ تُجْر عليه ولا مَشَاحة في الاصطلاح".[١٥]

٢- **المذهب الثَّاني:** يرى ابنُ القيِّم الجوزيَّة أنَّ المصدرَ يَدلُّ على الحدثِ والذَّات, بينما يدلُّ اسم المصدر على الحدث فقط, يقول في كتابه **"بدائع الفوائد"** في الفرق المعنوي بين المصدر واسم المصدر: "إنَّ المصدر دالٌّ على الحدث وفاعله, فإذا قلت: تَكْلِيم وتَسْلِيم وتَعْلِيم, ونحو ذلك دلَّ على الحدث ومَن قام به, فيدلُّ التَّسليم على السَّلام والمُسَلِّم, وكذلك التَّكْلِيم والتَّعْلِيم, وأمَّا اسم المصدر فإنَّما يدلُّ على الحدث وحده, فالسَّلام والكلام لا يدلُّ لفظه على مُسَلِّم ولا مُكَلِّم بخلاف التَّكليم والتَّسليم, وسرُّ هذا الفرق أنَّ المصدر في قولك: سلَّم تَسْليمًا وكلَّم تَكْليمًا بمنزلة تكرار الفعل, فكأنَّك قلت: سلَّم سلَّم وتكلَّم تكلَّم, والفعل لا يخلو عن فاعله أبدًا, وأمَّا اسم المصدر فإنَّهم جرَّدوه لمجرد الدَّلالة على الحدث فقط, وهذه النُّكتة من أسرار العربية".[١٦]

٣- **المذهب الثَّالث**: يرى أنَّ الأصل في هذه الأسماء ألا تكون أسماء مصادر دالة على الحدث, بل هي أسماء **وُضِعَت للدلالة على الاسم**, وهي لا تكون فقط بالحذف دون تعويض, بل تكون **بتغيير الحركات أيضًا**, كالكَحْل, والكُحْل, فالكَحْل مصدر «كَحَلَ», والكُحْل اسم لِما يُكْتحل به, ونحو ذلك: الرَّزْق بالفتح مصدر «رَزَقَ» وهو الحدث, والرِّزْق بالكسر ما يُنْتفع به[١٧]؛ ولذا تُعدُّ - هذه الأسماء - عندهم **اسما للآلة التي**

يُتوصل بها إلى الفعل «Act» أو أثرًا له, وهو المراد باستعمال مصطلح الاسم في هذا البحث, يقول مصطفى الغـــــــلاييني: "فإن تضمَّن الاسُم أحرف الفعل **ولم يدل على الحدث**, كالكُحل, والدُّهن, والجُرح - بضم الأوَّل في الثَّلاثة - فليس بمصدر, بل هو اسم **للأثر الحاصل بالفعل, أي الأثر الذي يُحدثه في الفعل**.

وإنْ دلَّ على الحدث, ولم يتضـمَّن كلّ أحرف الفعل, بل نقص عنه لفظًا وتقديرًا من دون عوض, فهو اسم مصدر: كتوضأ وضوءًا, وتكلَّم كلامًا, وسلَّم سلامًا".[١٨]

ويتَّضـح من ذلك أنَّه توجد صـيغ في اللُّغة العربية تحتمل أن تكون مصـدرًا وأن تكون اسـمًا, ولكنَّ الـذي يُحـدِّد الـدَّلالـة الوظيفيـة «Functional Semantic» **هو اختلاف الحركـة**, هـذا الاختلاف الذي ينشأ عنه - بالضرورة - اختلاف في **الصِّيغة** [المورفيم] فيُؤدِّي إلى مغايرة المعنى الوظيفي, نحو: الطَّهور والطُّهور, والفَطُور والفُطُور, والرَّقوء والرُّقوء فهـذه الكلمـات وغيرهـا تشترك في البنية لاتفاقها في عدد الحروف وترتيبها, وتختلف في الصِّيغة لتغيُّر حركتها.

ويلفت النَّظر أنَّ العُلماء قديمًا لم يفرِّقوا بين البِنْية والصِّـيغة فهذا الاسـترابادي نجده لا يُفرِّق بين بِنَاء الكلمة ووزنها وصيغتها فيجعل كلَّ ذلك واحدًا؛ إذْ يقول: إنَّ المراد من بناء الكلمة ووزنها وصـيغتها هَيْئَتُها التي يمكن أن يشـاركها فيها غيرها, وهي عدد حروفها المرتَّبة وحركاتها المُعيَّنة وسكونها مع اعتبار الحروف الزَّائدة والأصلية كلٌّ في موضعه[١٩], ويرى الكفوي أنَّ الصِّيغة هي الهيئة العارضة للفظ باعتبار الحركات والسَّكنات وتقديم بعض الحروف على بعض, وهي صورة الكلمة والحروف مادتها, أمَّا الأبنية فهي الحروف مع الحركات والسَّكنات المخصوصة.[٢٠]

ويتضـح من الفرق بين البِنْية «Form» والصِّـيغة - المورفيم عند اللسـانيين المحدثين - وما بينهما من علاقة, أنَّه قد يوجد كثيرٌ من الألفاظ التي تُشبه مادتُها مادةَ المصدر بيد أنَّها لا تدلُّ على الحدث «Act» ولا علاقة لها بالعمل النَّحوي؛ لأنَّ أصل وضعها لغير المصدر, فهي تشترك في البِنْيـة «Structure» - وهو مـا يمكن أن يُطلق عليـه الازدواج الوظيفي للبِنْيـة «Duplication Functional Structure» - وتَخْتلف في الصِّـيغة الصَّـرفِيَّة «Morphological formula» - وهو مـا يمكن أن يُطلق عليـه التَّقارب اللفْظِي «Polysemy» - **وهو مـا يهمُّنـا في هذا البحث لتعدُّد الاحتمالات الصَّـرفية الوظيفية** «Functional Morphological Probability»؛ إذْ إنَّ "كلّ مبنى من هذه المباني المتعدِّدة الكثيرة يتعدَّد معناه الوظيفي ويظلُّ احتماليًّا ما دام المبنى مفردًا ... ولكن إذا أخذ هذا المبنى مكانه من بيئة الجملة وسـياقها المتَّصـل تعيَّن له واحد من معانيه"[٢١] باعتبار أنَّ لكلِّ صيغة دلالةً ومعنى وظيفيًّا في الاستعمال.

هذا المَبْنَى الجديد - الذي يُشبه المصدر في مادته البِنْيَويَّة - هو ما أطلق عليه العُلماء مصطلح «الاسـم» «Noun» تمييزًا له عن اسـم المصـدر «Infinitive Noun» إذا أُريد به **معنى غير معنى الحدث**, فَيُقال في نحو: «توضَّـأت وَضُـوءًا», و«تَطهَّرْت طَهُورًا», وَ«وَلِعْت وَلُوعًا»[٢٢], وَ«وَقدت النَّار وَقُودًا», و«قَبِله قَبُولًا» إنَّها مصـادر[٢٣] كما حكى سـيبويه[٢٤] في باب ما جاء من المصـــادر على «فَعُول» بفتح الفاء[٢٥], والاســم منها يكون بضــم الفاء, أي: «وُضُــوءًا»[٢٦], وَ«طُهُورًا», وَ«وُقُودًا», بوزن «فُعُول», وقيل إنَّ المفتوح هو اســم لِمَا يحصــل به الشَّــيء,

والمضموم هو نفس فعل الشَّيء, فالوَضُوء بالفتح الماء الذي يُتَوضَّأ به, ونفس الفِعْل «الوُضُوء» بالضَّم يُسَمَّى وُضُوءًا, وهو غَسْلُ أعضاءٍ مُعَيَّنَةٍ والمَسحِ عَلَيها مَعَ وجُودِ النِّيَّةِ, والوَقُود بالفتح: كلُّ ما أوقِدَت به النَّار, وبالضَّم نفس النَّار, وهو فعل الاتِّقاد. يقول الصَّاغاني: "الوَضُوء بالفتح: الماء الذي يُتَوضَّأُ به, والوَضُوء أيضا المصدر, من توضَّأْتُ للصلاة مثل الرَّكُوع والوَزُوْع والقَبُول".[٢٧]

ويرى ابن خالويه: أنَّ "فُعُولا لا يكون إلا على ضربين, إمَّا مصدرًا مثل: دَخَلَ دُخُولًا, وجَلَسَ جُلُوسًا أو جمعًا مثل: قَوْمٌ جُلُوسٌ, وقَوم قُعُودٌ, على أنَّ أبا عمرو بن العلاء **حكى على وجهه القُبُول, والوُلُوع**, والسُّحور, والفُطُور".[٢٨]

وقال ابن هشام اللخمي: "قال أبو العبَّاس: والمصدر بالضم, الوُضُوء, والوُقُود, قال الشَّارح: هو مذهب الكوفيين, وأمَّا سيبويه وأصحابه فقالوا: الوَضُوء بالفتح الاسمُ والمصدرُ جميعا, وذكر سيبويه أنَّ المصدر حُكْمُه أن يأتي على فُعُول كالجُلُوس والقُعُود, والاسم بالفتح إلا أسماء شذَّت من المصادر فجاءت مفتوحة الأوائل, وهي الوَضُوء, والطَّهُور, والوَقُود, والوَلُوع, والقَبُول".[٢٩]

وأنكر الأزهري الضَّم في الوُضُوء والطُّهور مُسْتَشْهِدًا على ذلك برواية الأصمعي, إذ يقول: "الوَضُوء: الماء, والطَّهور مِثْلُه, ولا يُقال فيهما بضم الواو والطَّاء, لا يُقال الوُضُوء ولا الطُّهُور. قال: وقال الأصمعي: قلت لأبي عمرو بن العلاء: ما الوَضُوء؟ فقال: الماء الذي يُتَوضَّأ به. قال: قلتُ فما الوُضُوء بالضَّم؟ فقال: لا أعرفُه"[٣٠], وقيل إنَّ الفتح والضَّم لُغتان بمعنى واحد.

يتَّضح مما سبق أنَّ العلماء قد اختلفُوا في توجيه الدَّلالة الوظيفية «Functional Semantic» لبعض الصِّيَغ [المورفيمات], ومن ذلك الوَضُوء بالفتح والوُضُوء بالضَّم[٣١], فذهب قوم إلى أنَّ الوَضُوء بالفتح اسم لِمَا يُتَطهر بِه, وهو الماء المُعدُّ للوُضُوء, والوُضُوء بالضَّم المصدر, وهو الفعل نفسه, قال الزَّمخشري: "ولست أعرِفُ ما صِحَّتُه, والصَّحيح الفتح"[٣٢], وذهب آخرون إلى العكس فجعلوا الوَضُوء بالفتح المصدر, والوُضُوء بالضَّم الاسم, وقيل هما لغتان بمعنى واحد, فيجوز أن يكون الوَضُوء والوُضُوء بمعنى الماء, ويجوز أن يكونا بمعنى المصدر[٣٣], فهي تقع على الاسم والمصدر.

ونُقِل عن ابن الأثير أنَّ الطُّهُور بالضَّم يعني التَّطهُّر, والطَّهور بالفتح: الماء الذي يُتطهَّرُ به كالوَضُوء[٣٤], يقول في باب الواو مع الضَّاد, "قَدْ تَكَرَّرَ فِي الحَدِيثِ ذِكْرُ «الوَضُوءَ والوُضُوءَ»"[٣٥], يُقال: تَوَضَّأْتُ للصلاة وُضُوءًا, وتَوَضُّؤًا من الوَضَأة, وهي الحُسن والنَّظافة, قال ابنُ الأثير: وُضُوءُ الصَّلَاةِ مَعْرُوفٌ, وَقَدْ يُرادُ بِهِ غَسْلُ بَعْض الأعْضاء, نحو قوله: «**تَوَضَّأوا مِمَّا غَيَّرتِ النارُ**» أَرَادَ بِهِ غَسْلَ الأَيْدِي والأفْواه مِنَ الزُّهُومة[٣٦], وَقِيلَ: أَرَادَ بِهِ وُضُوء الصَّلَاةِ, وذَهَب إِلَيْهِ قَوْم مِنَ الفُقَهاء[٣٧], ويقول في موضع آخر "فَالوَضُوءُ، بالفَتْح: الماء الَّذِي يُتَوَضَّأ بِهِ، كالفَطُور والسَّحُور، لِمَا يُفْطَر عَلَيْهِ ويُتَسَحَّر بِهِ. والوُضُوءُ، بالضَّم: التَّوَضُّؤُ، والفِعلُ نَفْسُه. يُقَالُ: تَوَضَّأْتُ أَتَوَضَّأُ تَوَضُّؤًا ووُضُوءًا، وَقَدْ أَثْبَت سِيبَوَيْه الوَضُوءُ والطَّهُور والوَقُود، بِالفَتْحِ فِي المَصادر، فَهِيَ تَقَع عَلَى الِاسْمِ والمَصْدر".[٣٨]

فالفرق إذن بين فتح الفاء وضمِّها, أنَّه إذا أُريدَ ما يُتطهَّر به فهو بالفتح, جاء في اللسان: "واسم الماء الطَّهُور, وكلُّ ماء نظيفٍ: طَهُور, وماء طَهُور أي يُتَطَهَّرُ به"[٣٩], وقد سُـئِلَ رسـول الله ﷺ عن ماء البحر فقال: "هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الحِلُّ مَيْتَتُهُ"[٤٠], قال السِّـندي: الطَّهور بالفتح: "الأقرب أنَّه اسم لِما يُتطهَّر به كالوَضوء لِما يُتوضَّأُ به وله نظائر **فهو اسم للآلة**".[٤١]

وإنْ أُريد الفِعل «Act» فهو بالضَّم, قال ثعلب: الوُضُوء مصدر, والوَضُوء: ما يتوضأ به[٤٢], وإلى ذلك ذهب الأخفش الأوسط في حديثه عن قول الله ﷻ ﴿ى ى ي ي ئج ئح ئم﴾ [البقرة: ٢٤], فقال: الوَقُود بالفتح الحطب, والوُقُود بالضَّم الاتِّقاد, وهو الفعل.[٤٣]

ويتَّضـح من ذلك أنَّه يمكن توليد معان كثيرة من جذر واحد (الوحدة المُعْجَمية) باسـتعماله استعمالات متباينة حسب الوظيفة التي يريدها المتكلِّم؛ ولذا نجد أنَّ المبنى الصَّرفي الواحد متعدِّد الدلالة ما لم تُعَيِّن القرائن صيغته؛ فإذا تحدَّدت الصِّيغة ودلالتها الوظيفية استطاع المتكلِّم استعمال الصِّيغ الصَّرفية - المتقاربة لفظًا - للتعبير عن أكثر من معنى بحيث تقوم القرائن السِّياقية بتحديد المعنى المراد الذي يقصده المتكلِّمُ.

لقد فرَّق النُّحاةُ بين مورفيم المصـدر ومورفيم الاسـم - باعتباره آلة للفعل أو أثرًا له - دلاليًّا, وإنْ كان هناك من النُّحاة مَن حاولَ أنْ يُفسِّرَ بعضَ هذه الصِّيغ, إلا أنَّ هذا التَّفسير لم يأخذ قسطه في الدِّراسات اللُّغوية على العموم[٤٤]؛ وذلك لِصُعوبة التَّفريق بينهما؛ ولذا فقد حاولنا أن نتخذ من اختلاف العلماء في عملية تحديد المصطلحين بشكل واضح في مؤلفاتهم مسلكًا أو طريقا نهتدي إليه من خلال الوقوف على اسـتعمال كلٍّ من المصـطلحين من خلال كتاب **"النِّهاية في غريب الحديث والأثر" لابن الأثير** مُسـتعينا بكُتب اللغة والمعاجم العربية والحديث؛ للوقوف على معانيهما الوظيفية, ومِن ثَمَّ دراسـة دلالتهما لإبراز الفرق الوظيفي بين المصـدر والاسـم في الاستعمال باعتبارهما متقاربين لفظًا؛ **ذلك لأنَّ فهم الوظيفة الصَّرفية لكلٍّ يرجع إلى تحديد قصد المُتكلِّم في السِّياق؛ ولذا يُعدُّ الأمر نِسبيًّا.**

ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتمد الباحث على تحليل كل نموذج واستنتاج ما فيه, فكان استخراج الصـيغ وتصـنيفها وترتيبها, مع ملاحظة ما بينها من علاقات معجمية ودلالية؛ ذلك لأنَّ المعنى المعجمي وحده يبقى مقصورًا على تحديد معاني الصيغ والألفاظ إذْ لا بُدَّ من تضافر قرائن أخرى داخل السِّياق للتوصل للدلالة يقول محمود السعران: "المعنى المعجمي ليس كل شيء في إدراك معنى الكلام".[٤٥]

«الاحتمال الوظيفي للبِنْية الصَّرفيَّة»

المُراد بالاحتمال الوظيفي أنْ تحتمل البِنْيَةُ الصَّـــرفية أكثر من معنى صَـــرْفِيٍّ وظيفيٍّ لِتَغَيُّرِ حركةٍ في بِنْيَتِها الأســاســيَّة, بمعنى آخر: هو ما تحتمله الصِّـيغ [المورفيمات] من أوزان مختلفة لاختلاف الدَّلالة الوظيفية بحسب القرائن الموجودة في سياق الكلام تبعا لقصد المُتَكلِّم وما يُريده, ومِن هذه الصِّيغ التي قد تحتمل المصدرية والاسمية بسبب **اختلاف حركاتها فقط دون تعويض أو حذْف** في بنية الكلمة - **على سبيل المثال لا الحصر** - ما ورد في كتاب **"النِّهاية في غريب الحديث والأثر"** لابن الأثير الذي اسـتطاع أن يربط - في تناوله لغريب الألفاظ - المعنى المُعْجَمِي بالمعنى الدَّلالِي, ولم أقصـــد إلى اســتيفاء هذه الصِّـــيغ؛ لأنَّ ذلك لا يكاد يُحاط به, وإنَّما أردت تجلية هذه الظاهرة والوقوف على أهمِّ مَلامحها على النَّحو الآتي مُســتعينا بما ســطَّره القدماء واللســانيون المحدثون:

١- ما جاء في باب **"الهمزة مع الكاف"**, إذْ يقول في "حديث عائشة تصف عُمر ب «**وبَعَجَ الأَرْضَ فَقَاءت أُكُلَها**», الأُكْل بِالضَّمِّ وَسُكُونِ الكَافِ اسمُ المَأْكُول، وَبِالفَتْحِ المصدرُ"[٤٦], أي الفِعْل نفسـه [فِعْلُ الفَم], وهو بلغُ الطَّعام بعد مَضْـغِه, أمَّا الأُكْلُ فهو اللُّقْم والطُّعم وما يُهيِّئه الإنســـانُ للالتقام كالعيش واللحم والتَّمر والثَّمر[٤٧], وفي الصِّـــحاح: الأُكْل: ثمر الشَّجر أو النَّخل, وكلُّ ما يُؤْكلُ فهو أُكْلٌ[٤٨], ومنه قوله ﷻ ﴿يٍ[٤٩] ٹ ٹ ٹ﴾ [الرَّعد: ٣٥], ومنه حديث النَّبي ﷺ «**إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْـهُ مَعَهُ، فَلْيُنَاوِلْهُ أُكْلَةً أَوْ أُكْلَتَيْنِ، أَوْ[٥٠] لُقْمَـةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ، فَإِنَّـهُ وَلِيَ حَرَّهُ وَعِلاَجَـهُ**»,[٥١] ومقتضـــى ذلك أنَّ الطَّعامَ إذا كان كثيرًا فإمَّا أنْ يُقعده معه على قصـــد التَّواضـــع وترك الكبر[٥٢], وإمَّا أنْ يجعل حظَّه منه كثيرًا[٥٣], وقيل: الأُكْلُ يعني الرِّزق الواسع للإنسان إذا كان ذا حظٍّ من الدُّنيا, وهو مجاز أشار إليه الزَّمخشري[٥٤], ونقله ابن منظور في لسانه.[٥٥]

- والفرق بين أَكَلَ أَكْلَةً, وأَكَلَ أُكْلَةً, أنَّ الأَكْلَةَ هي المرَّة الواحدة - حتَّى تشـبع - لاسـم مرة, بينما الأُكْلَةُ هي اللُّقمة أو القُرْصَـــة أيضـــا, يقال هذا الشَّـــيء طُعمة لك, أي أُكلة لك, أمَّا الإِكْلَة بالكسر فهي الحال التي يُؤْكَلُ عليها كالجِلْسَة[٥٦] لاسم هيئة.

- ويتضـح من ذلك أنَّ الأصـلَ المُعجمي وإن كان واحدًا, وهو مورفيم [أكل], إلا أنَّ التبديل الحركي الفونيمي (المغايرة الصـــوتية) - في فاء البنية - من ضـــم [au] أو فتح [a] أو كسر [i] قد أدَّى إلى مغايرة المعنى الوظيفي والصِّيغة, تلك المغايرة الصَّوتية الصَّرفية هي التي اتضـــح بها المعنى الدَّلالي والوظيفي في الحديث؛ ولذا يُلاحظ أنَّ ابن الأثير لم يكتفِ فقط بالإشـــارة إلى المعنى المعجمي, بل لجأ إلى بيان التحديد الصَّـــرفي للصـــيغة (المورفيم) تصـريحًا مشـيرا إلى أنَّ الاسم باعتباره آلة يكون بضـم الفاء مفرّقًا بينه وبين المصـــدر بالفتح, وإذا حلَّلنا «أكلَها» الواردة في حديث عائشـــة ل طبقا لمعايير علم اللغة الحديث وجدناها تتكون من ثلاثة مورفيمات: مورفيم حر (الجذر المعجمي), ومورفيم علامة النَّصب [ـَ] الحركة القصيرة, ومورفيم مقيد يطلق عليه اللاحقة Suffix (ها) يدلُّ على الغائبة المؤنثة, يقول سميح أبو مغلي: "وأما ها ... فإنَّها علاوة على كونها نسقًا من

الفونيمات فهي ذات قيمة وارتباط بغيرها, تؤدِّي وظيفة على مستوى التركيب, وتضفي على ما قبله معنى مُعيَّنًا مهما اختلف هذا الذي قبلها".[٥٧]

- **ومعنى الحديث**: أنَّ الأَرْضَ حَفِظَت البَذر وشـربَتْ مَاءَ المَطَرِ، ثُمَّ قاءَتْ حِينَ أَنْبَتتْ، فكَنَـتْ عَنِ النَّبَـاتِ بـالقَيء. وَالمُرَادُ مَـا فَتَحَ الله عَلَيْـهِ مِنَ البِلَادِ بِمَـا أَغْزَى إِلَيْهَـا مِنَ الجُيُوشِ.[٥٨]

٢- ما جاء في باب **"الجيم مع الرَّاء"**, إذْ يقول فيه «**العَجْمَاءُ**[٥٩] **جَرْحُهَا جُبَار**»[٦٠] **"الجَرْحُ** هَاهُنَا بِفَتْحِ الجِيمِ عَلَى المصْـدَر لاَ غَيْرُ، قَالَهُ الأَزْهَرِيُّ, فَأَمَّا **الجُرْحُ** بِالضَّـمِّ فهُو الاسْـم"[٦١], ولم يُبيِّن لنا ابنُ الأثير الفرق الدَّلالي والوظيفي في الصِّـيغة بين الجَرْحِ بالفتح, والجُرْحِ بالضَّـم؛ إذْ إنَّه لم يُعرب - تصـريحًا أو تلميحًا - عن المعنى المعجمي للبنية, فإذا ما عُدنا إلى المعاجم وكتب اللُّغة وجدنا أنَّ الجَرْحَ بالفتح يعني **الفِعْل** تقول: "جَرَحه يَجْرَحُه جَرْحًا أَثَّرَ فيه بالسِّـلاح"[٦٢] أو الآلة - والمُراد بالسِّـلاح (الآلة) في هذا الحديث يدُ العجماء أو رِجْلها أو ذنبها أو رأسـها, "وليس ذكر الجَرح قيدًا وإنما المُراد إتلافها بأي وجه كان سواء كان بِجرحٍ أو غيره"[٦٣], أمَّا الجُرح بالضَّم فهو اسم بمعنى الشقُّ في البدن, يقول الزَّبيدي: "قال بعضُ فُقَهاء اللُّغة: الجُرح بالضَّم: يكون في الأبدان بالحديد ونَحْوه, والجَرح بالفتح: يكون باللسـان في المعاني والأعراض ونحوها, وهو المُتداوَلُ بينهم, وإن كانا في أصـل اللغة بمعنى واحد"[٦٤], ويلزم من قول الفقهاء: إنَّ الجَرح يكون باللسـان أن يكون الكلامُ مُؤثِّرًا فِي نَفْس السَّـامع, كما أنَّ الجرح يُؤثِّر في نفس المجروح.

ويُفهم من قول ابن الأثير **"فَأَمَّا الجُرْحُ بِالضَّـمِّ فهُو الاسْـم"** أنَّه يقصـد **أثر الفعل نفسـه** وليس الآلة التي تُسـبِّب هذا الشَّـقَّ في الأبدان كالحديد وغيره من الآلات - جوارح العجماء - التي تُحْدِثُ أثرًا, وهذا ما أشـار إليه مصـطفى الغلاييني بقوله: "فإن تضـمَّن الاسُـم أحرف الفعل **ولم يدل على الحدث** ... فليس بمصـدر, بل هو اسـم **للأثر الحاصـل بالفعل"**[٦٥], فتغيير الحركة إذن كان دليلا على الأثر الحادث من الفعل وليس هو الحدث بعينه, فلا شـكَّ أنَّ تغيير الحركة في البنية الصَّـرفية قد أدَّى إلى تغيير الدَّلالة الوظيفية للصيغة الصَّرفيَّة [المورفيم] بما يتناسب مع قصد المتكلِّم في السِّياق, وهذا ما أشار إليه ابنُ الأثير صراحة في إشارته لوظيفة الصيغة الصرفية بتحويلها مِن [ga] للمصدر إلى [gu] للاسم باعتبار أنَّها مظهرٌ من مظاهر التغيُّر الدلالي حيث الإشارة إلى توليد صيغ جديدة نتيجة لتغيُّر حركتها والرجوع بها إلى جذر لغوي واحد يُحدِّدُ مادتها ويُوحِي بمعنى كلِّ صـيغة, وبالوقوف على «جرحها» في الحديث نجد أنَّها تتكون من ثلاثة مورفيمات أيضـا: مورفيم حر [جرح], ومورفيم علامة الرَّفع ويمثله الحركة القصـيرة [ـُ], ومورفيم اللاحقة [ها] للغائبة المؤنثة.

- **ومعنى الحديث**: أنَّ العجماء وهي البهيمة أو الدَّابة المنفلتة من صاحبها إذا أصابت إنسانًا أو وطِئَت شـيْئًا في انفلاتها فلا غُرْم على صـاحبها, ولا ضـمان فيما أتلفته البهائم سـواء أكان ذلك بيدها أم برِجْلِها وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا وسَوَاءٌ كَانَتْ مُنْفَرِدَةً أَوْ مَعَهَا أَحَدٌ

سَوَاءٌ كَانَ رَاكِبَهَا أَوْ سَائِقَهَا أَوْ قَائِدَهَا, واسْتُثْنِي من ذلك مَا إِذَا كَانَ الفِعْلُ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ بِأَنْ حَمَلَهَا عَلَى ذَلِكَ الفِعْلِ إِذَا كَانَ رَاكِبًا كَأَنْ يَلْوِيَ عِنَانَهَا فَتُتْلِفَ شَيْئًا بِرِجْلِهَا مَثَلًا أَوْ يَطْعَنَهَا أَوْ يَزْجُرَهَا حِينَ يَسُوقَهَا أَوْ يَقُودَهَا حَتَّى تُتْلِفَ مَا مَرَّتْ عَلَيْهِ **فحينئذٍ تصير كالآلة** في يَدِهِ فَفِعْلُهَا مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ سَوَاءٌ حَمَلَهَا عَلَيْهِ أَمْ لَا, سَوَاءٌ عَلِمَ بِهِ أَمْ لَا, وَأَمَّا مَا لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ فَلَا ضَمَانَ فِيهِ.(٦٦)

ولذا قال ابنُ الأثير نقلًا عن الأزهري في كتابه تهذيب اللغة: إنَّ الجَرح هنا بالفتح لا غير نظرًا لِما تُسبِّبه العجماء بجوارحها من أثرٍ لغيرها, وليس المُراد الجُرح بالضَّم - في الحديث - حتى لا يُفهم أنَّها هي التي يسيل منها الدَّمُ؛ ذلك لأنَّ الجُرْح لا يَكُونُ إلا بِشَقّ الجِلْدِ. ومن ثَمَّ فقد بان الفرق بين الجَرْح بالفتح, والجُرْح بالضم، فالأول يعني فِعْل الجرح نفسه؛ لأنَّه مصدر «جَرَح»، والثَّاني يعني الشَّق في البدن. فالثاني يُعَدُّ أثرًا ونتيجة للأوَّل.

٣- ما جاء في باب **"الذَّال مع الباء"**, إذْ يقول في حديث الضَّحية **«فَدَعَا بِذِبْحٍ فَذَبَحَهُ»**, "الذِّبح بالكسر ما يُذبحُ مِنَ الأضَاحِي وغيرها من الحيوان, وبالفتح الفعل نفسه"(٦٧), من ذَبَحَهُ يَذْبَحُه ذَبْحًا, وهو قطع الحُلْقُوم الذي يقع به راحة الذَّبيحة وخلاصها من الألَم, جاء في اللسان: "الذَّبْحُ قَطْعُ الحُلْقُوم من باطنٍ عند النَّصِيل وهو موضع الذَّبْح من الحَلْق والذَّبْحُ مصدر"(٦٨) قد يُستعمل في باب المجاز ويعني الهلاك ومنه **"مَن وُلِّيَ قاضيا فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكّين"**, ومعناه أنَّ مَنْ تَصَدَّى للقَضاء وَتَوَلَّاهُ فَقَد تَعَرَّضَ لِلذَّبْحِ فَلْيَحْذَرْهُ, وَقَولُه **"بِغَيْرِ سِكّين"** يَحتمل وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ الذَّبْحَ فِي العُرف إِنَّمَا يَكُونُ بِالسِّكِّينِ فعَدَل عَنْهُ لِيُعْلَم أَنَّ الَّذِي أَرَادَ بِهِ مَا يُخافُ عَلَيْهِ مِنْ هَلَاكِ دِينِه دُون هلاكِ بَدنه, وَالثَّانِي أَنَّ الذَّبْحَ الَّذِي يقَعُ بِهِ راحةُ الذَّبيحة وخَلاصُها مِنَ الأَلَم إِنَّمَا يَكُونُ بِالسِّكِّينِ، فَإِذَا ذُبِحَ بِغَيْرِ السِّكِّينِ كَانَ ذَبْحه تَعْذِيبًا لَهُ، فضَرَبَ بِهِ المَثَلَ لِيَكُونَ أبلَغَ فِي الحَذَرِ(٦٩), أمَّا الذِّبح بالكسر فهو ما أُعِدَّ للذَّبْحِ من الإبل والبقر والغنم وغيرها؛ يقول الأزهري: ولذا عُدَّ الذِّبح بمنزلة الذَّبيح والمذبوح كالطِّحْن بمعنى المطحُون (وهو الدَّقيق), والقِطْف بمعنى المقطوف(٧٠), يقول الله ﷻ ﴿ڈ ڈ ڤ﴾ [الصافات: ١٠٧], أي بكبش يُذبح, وهو الكبش الذي فُدِي به إسماعيل عليه السلام, فهذه صِيغَةٌ تأتي بِمَعْنَى مَفْعُول.

- ويتضح من ذلك أنَّ ابن الأثير قد اتخذ من الإشارة إلى المعنى الوضعي المعجمي - الذي لا يمكن الاستغناء عنه - لكلّ صيغة سواء أكانت بكسر الذَّال [Zi] أم فتحها [Za] مدخلا للتفسير الدلالي, وهو أمر يدلُّ على أهمية التلازم بينهما بالإضافة إلى فهم عناصر السِّياق وما يُصاحبه من قرائن تساعد على تفسير المعنى الوظيفي الذي يريده المتكلم, يقول فايز الدَّاية: "الحالة المعجمية للألفاظ تمثِّل الصورة الأساسية لمحيطها الدلالي أو هكذا ينبغي أن تكون"(٧١)؛ ولذا لم "تكتفِ الدراسات الصرفية الحديثة بالصيغ والأبنية في التحليل الصرفي, بل عمدت إلى مادة المعجم مستعينة بها وسيلة إضافية للتعرف على خصائص المفردات وسلوكها في التراكيب".(٧٢)

وبالنظر إلى الحديث نجد أنَّ كلمة «بِذِبحٍ» تتكون من مورفيم حرف الجر [بِـ], ومورفيم الاسم المجرور [ذبح], ومورفيم علامة الجر, ومورفيم علامة النَّكرة وهو التنوين [ٍـ], أي أنَّها تتكون من أربعة مورفيمات.

٤- ما جاء في باب **"السِّين مع الحاء"**, وَفِيهِ ذِكْرُ **«السَّحُور»** "وَهُوَ بِالفَتْحِ اسمُ مَا يُتَسَحَّرُ بِهِ مِنَ الطَّعام والشَّراب, وبالضَّم المصدرُ والفعلُ نفسُه"[٧٣], يُقال: سَحَرَ فلانٌ يَسْحَرُ سُحُورًا: أكَلَ السَّحُور[٧٤], يقول الأزهري: "السَّحور: ما يُتَسَحَّرُ به وقت السَّحَر مِن طعام أو لَبن أو سَوِيق, وُضِع اسما لِمَا يُؤْكَل ذلك الوقت, وقد تسحَّر الرَّجلُ ذلك الطَّعام أي أكَلَه"[٧٥], فَفِعلُ الأَكْلِ - في وقت مُعين لا يكون إلا قبل الفجر - هو السُّحور بالضَّم, وما أُكِلَ أو شُـرِبَ في ذلك الوقت المُعيَّن من خبز أو لبن أو ثريد أو تمر هو السَّـحور بالفتح.

- **والسّحور** في حديث أنس بن مالك: **"تَسَحَّرُوا, فإنَّ في السَّـحور بركة"**, يجوز فيه فتح السِّين وضمِّها؛ لأنَّ المراد بالبركة الأجر والثَّواب, فَيُناسب الضَّم؛ لأنَّه مصدر بمعنى التَّسَحُّر, وقد تكون البركة لكونه يُقَوِّي على الصَّـوم ويُنَشِّـط له ويُخفِّفُ المَشـقَّة فيه, فَيُناسـب الفتحَ؛ لأنَّه اسـم لكلِّ ما يُتسـحَّرُ به[٧٦], والذي أرجِّحه الأوَّل لكونه أبلغ في المقصـود, يقول ابن الأثير: "وأكثرُ مَا يُرْوَى بِالفَتحِ. وَقِيلَ: إِنَّ الصَّـواب بِالضَّـمِّ؛ لأَنَّهُ بِالفَتحِ الطَّعَامُ, والبركَةُ وَالأَجرُ والثَّوابُ فِي الفِعْلِ لا فِي الطَّعَامِ"[٧٧]؛ ذلك لأنَّ البَركة في السُّحور تَحصُـلُ بجهات مُتعدِّدة, وهي اتِّباع السُّـنة, والتَّسبُّب بالصَّـدقة على مَنْ يجتمع معه على الأكل, والتَّسـبُّب للذكر والدُّعاء وقت مظنَّة الإجابة, وتدارك نِيَّة الصَّـوم لِمَن أغفلها قبل أنْ ينام.[٧٨]

- ويتضح من ذلك أنَّ الصيغة سواء أكانت بالفتح [Sa] أم بالضم [Su] بالنسبة إلى المورفيم ما هي إلا علامة لسـانية لا بُدَّ لها من معنى خاص هو معنى المورفيم, بيد أنَّ هناك فرقًا بين معنى العلامة اللسانية الصرفية التي هي الصيغة وبين معنى الكلمة التي هي البنية, فالمعنى الأول وظيفي, والمعنى الثاني معجمي, ولكن الصـيغة الصـرفية قد لا تكون بمفردها كافية للدلالة على المورفيم لوجود غموض في العلامة (الصـيغة) فَيُلجَأُ إلى السِّـياق لتحديد المعنى الوظيفي, والفرق بين المورفيم والكلمة أنَّ المورفيم غير قابل للتجزئة إلى وحدات أصغر, والمراد بأصغر وحدة صرفية هو تلك الوحدة التي لا يمكن تجزئتها إلى أجزاء أصـغر منها دون إفسـاد المعنى أو تغييره, أمَّا الكلمة فقد تحتمل التجزئة؛ لأنَّها في الغالب الأعم قد تتألف من أكثر من مورفيم لما يلتصق بها من سوابق أو لواحق أو أحشاء[٧٩], فمثلا: سحور مورفيم, وهي أيضا كلمة, ولكن «السحور» التي هي كلمة واحدة تتكون من مـورفيمين: [أل] الدالة على التعريف, و[سـحور] مورفيم معجمي يدل على حدث الفعل إذا كان المقطع [Su] مضـمومًا, فإذا كان مفتوحًا دلَّ على ما يُتسحر به من مأكل أو مشرب, إذن كل مورفيم كلمة, وليس كلُّ كلمة مورفيما, ويمكن النظر إلى «سـحور» على أنَّها تتكون من مورفيمين, هما: «سـحر», وصـيغة «فَعُول», وعلى هذا يمكن أن تكون كلمة السـحور مورفيمان اثنان [مورفيم حر وآخر مقيد يمثل الحشـو] أو ثلاثة [مورفيم حر, وآخران مقيدان أولهما يمثل السـابقة «أل» التعريف, والآخر يمثل الحشـو الزَّائد في الجذر المعجمي «الواو»], بالإضـافة إلى مورفيم حرف الجر [فِي], ومورفيم علامة الجرّ [ـِ].

- ويُلاحظ في حركة السِّين التبدل الحركي من الفتح إلى الضم ورُبَّما يرجع ذلك للمناسبة الصوتية بهدف الاقتصاد في الجهد العضلي المبذول, فلا شكَّ أنَّ تبدُّلَ الفتحة التي فوق السين لتصبح ضمة ليس أمرا اعتباطيا - وإلا لما اختلف المعنى الوظيفي بتغيُّرها - فتنسجم بذلك الحركة القصيرة [ـُـ] مع الحركة الطويلة التي بعد الحاء [و], فيكون توالي الحركة القصيرة [الضمة] ثمَّ الحركة الطويلة [الواو] أسهل من توالي الحركة القصيرة [الفتحة] ثُمَّ الحركة الطويلة [الواو].

٥- ما جاء في باب "**الطَّاء مع الهاء**", إذْ يقول فيه: «**لَا يَقْبلُ اللهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طُهُور**» "الطُّهُور بِالضَّمِّ: التَّطَهُّر، وبالفَتح الماءُ الَّذِي يُتَطَهَّرُ بِهِ، كالوَضُوء والوُضُوء، والسَّحُور والسُّحُور. وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: الطَّهُور بِالفَتْحِ يقَع عَلَى المَاءِ والمصْدَر مَعًا[٨٠]، فَعَلى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يكونَ الحَدِيثُ بِفَتْحِ الطَّاءِ وَضَمِّهَا، والمرادُ بِهِمَا التَّطَهُّر"[٨١], ذلك لأنَّ الفعلَ إنَّما يتأتى بالآلة.

- إذن الطُّهُور - بِضَم الطَّاء - نقيض النَّجاسة "**هُوَ الفِعْل الَّذِي هُوَ المصدر**, وَالمرَاد بِهِ هَهُنَا أَعم من الوضُوء وَالغسْل"[٨٢]؛ لأنَّه يتمُّ بهما, والطَّهارة نوعان: طهارة جسم بزوال الدَّنس, وطهارة نفس بسلامة الخلق, والتَّنزُّه عمَّا لا يحل, يقول الزَّبيدي: "والطَّهارة ضربان: جُسْمَانِيَّة, ونفْسَانِيَّة"[٨٣], وأمَّا الطَّهُور بفتح الطاء فهو الماء الذي يُتطهَّر به, أي "يُتَوضَّأُ به ويُغتسلُ, وتُزال به الأقْذَار والنَّجاسات"[٨٤], وجاء في التَّاج غير ذلك, يقول الزَّبيدي: "الطَّهُورُ بالفتح المصدر"[٨٥] قياسا على ما حكاه سيبويه - في باب ما جاء من المصادر على فَعُول - من قولهم: توضَّأت وَضُوءًا حسنا, وَوَقدْت وَقُودًا[٨٦], وهذا المعنى أشار إليه ابنُ الأثير في موضع آخر عند حديثه في باب "الكاف مع السِّين" إذْ يقول فيه: «**لَيْسَ فِي الإِكْسَال إلاَّ الطَّهورُ**» أَكْسَل الرَّجُل: إذَا جامَع ثُمَّ أدْرَكه فُتُور فَلَمْ يُنْزل, ومَعْنى الحَدِيثِ: لَيْسَ فِي الإكْسَال غُسْلٌ، وَإِنَّمَا فِيهِ الوُضُوءُ. وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ رَأَى أَنَّ الغُسْل لَا يَجِبُ إلاَّ مِنَ الإنْزَالِ, **والطَّهور هَاهُنَا يُروَى بالفَتْحِ, ويُرادُ بِهِ التَّطَهُّر**, وَقَدْ أَثْبَت سِيبَوَيْهِ الطَّهورَ والوَضُوء والوَقُود، بِالفَتْحِ، فِي المَصَادِرِ.[٨٧]

- ثُمَّ استدرك الزَّبيدي على قوله "الطَّهُورُ بالفتح المصدر" في التَّاج قائلا: وقد يكون الطَّهُور اسم ما يُتطهَّرُ به كالفَطُور والسَّحُور, وقد يكون الطَّهور هو الطَّاهر في نفسه المُطَهِّرُ لغيره[٨٨]؛ إذ إنَّ كلَّ طَهُور طاهرٌ, وليس كلُّ طاهرٍ طَهُورًا, جاء في اللسان: "واسمُ الماء الطَّهُور, وكلُّ ماء نظيف طَهُورٌ, وماء طَهُور أَي يُتَطَهَّرُ به"[٨٩]؛ ولذا يقول الشَّافعي: «كلُّ ماء خَلَقَه الله نازلًا من السَّماء أو نابعًا من عَيْن في الأَرض أَو بحْرٍ لا صَنْعة فيه لآدَميٍّ غير الاسْتِقاء ولم يُغَيِّر لَوْنَه شيءٌ يخالِطُه ولم يتغيَّر طعمُه منه فهو طَهُور كما قال الله ﷻ وما عدا ذلك من ماء وَرْدٍ أَو وَرَقِ شجرٍ أَو ماءٍ يَسيل من كَرْم, فإنه وإنْ كان طاهرًا فليس بطَهُور»؛ ولذا يقول ابن الأثير: إنَّ "الماء الطَّهُور في الفقه: هو الذي يرفعُ الحَدث ويُزيلُ النَّجَسَ؛ لأنَّ فَعُولًا من أبنية المبالغة[٩٠], فكأنَّه تناهى في الطَّهارة, والماء الطاهرُ غيرُ الطَّهور, وهو الذي لا يَرْفعُ الحدثَ ولا يُزِيلُ النَّجَسَ, كالمُسْتَعْمَل في الوُضوء والغُسْل".[٩١]

- وأمَّا قول الله ﷻ ﴿ک ک ک گ گ﴾ [الفرقان: ٤٨], فإنَّ الطَّهُور في اللُّغة هو الطَّاهر المُطَهِّرُ؛ لأنَّه لا يكون طَهُورًا إلا وهو يُتطَهَّرُ به, كالوَضـوء هو الماء الذي يُتَوضَّـأُ به, والنَّشُـوق: ما يُسْـتَنْشَـقُ به, والفَطُور: ما يُفطر عليه من شـراب أو طعام[٩٢], وقد سُـئل رسول الله ﷺ عن ماء البحر فقال: "هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الحِلُّ مَيْتَتُهُ"[٩٣], أي المُطَهِّرُ, أراد أنَّه طاهرٌ يُتَطهَّرُ به.

- ويتضـح من ذلك أنَّ مغايرة المورفيم صـوتيا بين المقطع [Ṭa], والمقطع [Ṭu] قد أدَّى إلى مغايرة المعنى الوظيفي للصـيغة الصـرفية بما يتناسـب وقرائن السِّـياق؛ ذلك لأنَّ الظواهر الصَّـوتية تؤدِّي دورًا بارزًا في تحديد المورفيمات وبيان قيمتها, وعليه تكون «طهور» في الحديث مكوَّنة من مورفيمين, هما: «طهر» المادة المعجمية للتطهر أو آلته, ووزن «فعول» الصـرفي, ويُطلق على مثل هذه الكلمة وأمثالها Polymorhemic» «Word أي الكلمة متعدِّدة المورفيمات سـواء أكانت كل مورفيماتها مقيدة أم كلها حرة أم مختلفة, والغالب أن يكون أحد هذه المورفيمات حرًّا والبقية مقيدة به, والمراد بالمورفيم الحر «Free Morpheme» هو ذلك الذي يتألف من كلمة بذاتها, وأمَّا المورفيم المقيَّد «Bound Morpheme» فهو الذي يظهر مع مورفيم آخر على الأقل سـواء أكان هذا المورفيم مقيَّدًا مثله أم حرًّا في كلمة واحدة تجمعهما[٩٤], ففي كلمة «طهور» نجد أنَّ «طهر» مورفيم حر, و«و» مورفيم مقيد جمعته مع المورفيم الحر (طهر) كلمة واحدة, هذا المورفيم المقيد [الواو] هو ما يمثل الحشـو الزائد داخل الجذر المعجمي, أضـف إلى ذلك مورفيم علامة الجر ويمثله الحركة القصيرة, ومورفيم علامة النَّكرة في الحديث [ٍ].

٦- ما جاء في باب **"الغين مع السِّـين"**, إذ يقول فيه: **«وَضَـعْتُ لَهُ غُسْـلَه مِنَ الجَنَابة»** "الغُسْل بِالضَّمِّ: المَاء الذي يُغْتَسَل به، كالأُكْل لِمَا يُؤكل، وَهُوَ الاسْم أَيْضًا مِنْ غَسَلْتُه، والغَسْل بِالفَتْحِ: المصْدر، وَبِالكَسْرِ: مَا يُغْسَل بِهِ مِنْ خِطْمِيٍّ وَغَيْرِهِ"[٩٥], ويُفهم من ذلك أنَّ العُلماء قد اختلفوا في توجيه هذه الصِّـيغة بما يتناسـب مع معناها الوظيفي, إذْ إنَّها تُروَى بفتح العين المعجمة وضـمِّها وكسـرها على النَّحو التالي (الغَسـل, والغُسْـل, والغِسـل), فقيل إنَّ المصـدر وهو فِعْلُ الغاسـل (إسـالة الماء وإمراره على الجسـم) في قولك: غَسَلْت الشَّـيءَ أَغْسِلُه غَسْلا يكون بالفتح حكاه ابن سِيده عن ابن السِّكِّيت, وقيل: يجوز الفتح والضَّم في المصدر والفتح أكثر, أمَّا "الغُسْل" بالضم فهو الماء, وقيل: إنَّه اسم مصدر للاغتسال, أي اغتسل غُسْلًا, وأمَّا "الغِسْل" بالكسر فهو ما غُسِلَ به الرَّأس مِن أُشْنَان[٩٦] أو غيره[٩٧], يقول ابن السِّكِّيت: "الغَسْلُ: مصدر غَسلْت الشَّـيء غَسْلًا, والغِسْـلُ: ما غُسِـلَ به الرَّأس من خِطْمِيٍّ[٩٨] أو غيره"[٩٩], ويقول في موضـع آخر: "والغِسْلُ ما غُسِلَ به الرأس, والغُسْل: الماء الذي يُغتسل به".[١٠٠]

- ويتضـح من ذلك أنَّ الذي عليه الجمهور في تحديد الدلالة الوظيفية للصـيغة هو أنَّ الفتح للمصـدر, والضَّم للآلة المستخدمة للفعل أو الحدث, والكسر: لِما يُغسل به, والذي يُحمل عليه الحديث هو الماء لا غير, والمُدقِّقُ في نصِّ ابن الأثير يجد أنَّه قد جعل "الغُسْـل" بالضَّم في أحد تأويليه اسما للفِعْلِ "غَسَلَ" الثُّلاثي بتغيير حركة الفاء, وليس كما فعل ابن

حجر العسقلاني والعيني إذْ جعلاه اسم مصدر للفعل "اغتسل" غير الثُّلاثي باعتبار أنَّ حروف الاسم (غُسل) تنقص عن حروف مصدر الفعل المستعمل معه (اغتسال) فكان القياس يقتضي أن يقول: اغتسل اغتسالا, فلمَّا قيل: «اغتسلا غُسلا» كـ «سلَّمَ سلامًا» و«أعطى عطاء» أطلقوا عليه اسم مصدر؛ لأنَّ المصدر عندهم لا بُدَّ أن يكون مُشتمِلا على حروف فعله, فلمَّا لم تجرِ هذه الكلمات على حروف أفعالها - لنقصان حروفها عن أحرف أفعالها؛ لأنَّ قياس مصادرها الاغتسال والإعطاء - خرجت عن الأصل.

- إنَّ المغايرة الصوتية في مقطع [ga] إلى [gā] أو [gū] أو [gī] هي ما أدَّت إلى تنوع الصيغة ومن ثَمَّ اختلاف المعنى الوظيفي, فإذا ما أردنا تقطيع «غسله» وجدناها تنحصر في مورفيم الاسم (مصدر) [غ س ل], وهو هنا بمثابة المعرفة لإضافته إلى ضمير, ومورفيم علامة النصب [ـَ], ومورفيم المذكر الغائب [ـه].

٧- ما جاء في باب **"الفاء مع الطَّاء"**, إذ يقول: "وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ ﷺ **«سُئل عَنِ المَذْي(١٠١) فَقَالَ: هُوَ الفَطْر»"**(١٠٢), يُروى «الفَطْرُ» بالفتح على أنَّه مصدرٌ وله وجهان: إمَّا أن يكون مصدرًا من فَطَرْتُ النَّاقة أَفْطُرُهَا فَطْرًا, وهو **الحلب** بأطراف الأصابع - يقال: ما زِلتُ أَفْطُر النَّاقة حتَّى اسْتَكَيْتُ سَاعِدِي - فلا يخرج اللبن إلا قَلِيلًا وكذلك يَخْرُج المَذْي، وإمَّا أن يكون مصدرًا من فَطَر نابُ البعير إذا **شقَّ** اللحم فَطَلَع, شبَّه المذي في قِلَّتِه بِمَا يُحْتَلب بِالفَطر أو شبَّه طُلُوعَه من الإحليل بِطُلُوع النَّاب(١٠٣), يقول ابن الأثير: **"فَالفَتْحُ** مِن مَصْدَرِ: فَطَرَ نابُ البَعِيرِ فَطْرًا إِذَا شَقَّ اللَّحْمَ وطَلَع، فشبَّه بِهِ خُروج المَذْي فِي قِلَّتِه، أَو هُو مَصْدَرٌ: فَطَرْتُ النَّاقَةَ أَفْطُرُها: إذ حَلَبْتَها بِأَطْرَافِ الأَصَابِعِ فَلَا يَخْرُجُ إلاَّ قَلِيلًا"(١٠٤), وقال بعضهم: إنَّما سُمِّي المَذْي فَطْرًا؛ لأنَّه مأخوذٌ من تَفَطَّرَتْ قَدَمَاه دَمًا أي سالتا(١٠٥), وقيل: الفَطر أصله الشَّقُّ, "تفطَّرت قدماه إذا انشقَّت, ومنه أُخِذَ فطْرُ الصَّائم وإفْطَاره, وهو شَقُّهُ صَومَه بالفَطور".(١٠٦)

- ويُروى «الفُطْرُ» بِالضَّمِّ على أنَّه اسم, وأصله ما يظهر من اللبن على إحليل الضَّرْع, يقول ابن الأثير: "وَأَمَّا **بِالضَّمِّ** فَهُوَ اسْم مَا يَظْهر مِنَ اللَّبن عَلَى حلَمة الضَّرْع"(١٠٧), ومما يُستدرك عليه أنَّ الفُطْرَ: ما تفطَّر من النَّبات, وتفطَّرت الأرض بالنَّبات إذا تصدَّعَتْ.(١٠٨)

- ومن ثَمَّ يمكن أن نُطلق على المورفيم الحاصل من تبادل الأصوات الصائتة أو تغيرها مورفيم المغايرة؛ إذْ إنَّ الاختلاف بين الصيغ بتبادل الحركات يُشير إلى قيمة صرفية ومعنى وظيفي جديد, فعندما تتحول [Fa] إلى [Fu] نكون قد استبدلنا الاسم من المصدر عن طريق تغيير حركتي الصوتين الأولين(١٠٩), والفطر صيغة مكونة من مورفيم [أل] التعريف, ومورفيم الاسم [فطر], ومورفيم علامة الرفع [ـُ].

٨- ما جاء في باب **"القاف مع الرَّاء"** في حديث أُحُدٍ, يقول: **«بَعْد ما أَصابَهُمُ القَرْحُ»** اختُلِف في فتح القاف وضمِّها على وجوه: **الأَوَّلُ**: مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ, وَهُمَا لُغَتَانِ بمعنى: "عضُّ السِّلاح مما يَجْرَحُ البَدَنَ"(١١٠), يقول ابن الأثير: "هُوَ بِالفَتْحِ وَالضَّمِّ:

الجُرح"[١١١], وقد اعترض على ذلك الطَّبري بقوله: وَكَانَ بَعْضُ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ يَزْعُمُ أَنَّ القَرْحَ وَالقُرْحَ لُغَتَانِ بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَالمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ بِكَلاَمِ العَرَبِ أَنَّ القَرح يعني القَتْلُ وَالجِرَاحُ وأَنَّ القُرح يعني ألم الجِراح[١١٢], **وَالثَّانِي**: أَنَّ الفَتْحَ لُغَةُ تِهَامَةَ وَالحِجَازِ, وَالضَّمَّ لُغَةُ نَجْدٍ. "واللغات على اختلافها كلها حُجَّة ... هذا إذا كانت اللغتان في القياس سواء أو متقاربتين"[١١٣], **وَالثَّالِثُ**: أَنَّهُ بِالفَتْحِ مَصْدَرٌ, ويعني ما أصابهم من القتل والجِرَاح يوم أُحُد, وَبِالضَّمِّ اسْمٌ, وهو أثر الإصابة بجرح من الدَّاخل - وهذا المعنى هو ما أشار إليه ابنُ الأثير بقوله: "وَقِيلَ: هُوَ بِالضَّمِّ: الاسْمُ، وَبِالفَتْحِ: المَصْدَرُ، أَرَادَ مَا نَالَهُمْ مِنَ القَتْل وَالهَزِيمَةِ يَوْمَئِذٍ"[١١٤], **وَالرَّابِعُ**: وَهُوَ قَوْلُ الفَرَّاءِ أَنَّهُ بِالفَتْحِ الجِرَاحَةُ بِعَيْنِهَا, ويُراد بها هُنا الهزيمة التي لحقتهم, وَبِالضَّمِّ أَلَمُ الجِرَاحَةِ النَّاشِيء عنها وأثرها, يقول في قوله ﷻ ﴿ كۡ وُ وُ ﴾ "وَقُرْح, وأكثر القُرَّاء على فتح القاف, وقد قرأ أصحاب عبد الله: قُرْح, وكأنَّ **القُرْحَ ألمُ الجِراحات**, **وكأنَّ القَرْحَ الجِراحُ بأعينها**"[١١٥], يُقال: به قُرْح مِن قَرْح, أي ألم من جِرَاحة[١١٦], جاء في اللسان: "قال يعقوب كأَنَّ القَرْحَ الجِراحاتُ بأَعيانها وكأَنَّ القُرْحَ أَلَمُها"[١١٧], **فيكون الثاني أثرًا للأول**, وَالخَامِسُ: قَالَ ابْنُ مِقْسَمٍ: هُمَا لُغَتَانِ إِلَّا أَنَّ المَفْتُوحَةَ ثُوهِمُ أَنَّهَا جَمْعُ قُرْحَةٍ[١١٨], جاء في اللسان: "والصَّحيح أَنَّ القَرْحةَ الجِراحةُ, والجمع قَرْحٌ وقُروح".[١١٩]

- ويتضح من ذلك أنَّ شكل القرح بالضم لا يختلف عن الفتح في الكتابة إلا بالمغايرة الصوتية في المقطع [q] فهو إمَّا أن يكون [qa] فيدل على الحدث, وإما أن يكون [qu] فيدل على الأثر الناتج عن الحدث, وبتحليل القرح نجد أنها مكونة من ثلاثة مورفيمات: مورفيم السابقة [أل] التَّعريف, ومورفيم الاسم [قرح], ومورفيم علامة الرفع [ُ].

٩- ما جاء في باب **"النُّون مع الكاف"**, يقول في حديث علي ﷺ: "«**أُمِرْت بِقتال النَّاكِثِينَ، والقاسِطين، والمارِقين**»"[١٢٠], وأرادَ بِالنَّاكثين أهلَ وقْعة الجَمل، لأَنَّهم كَانُوا بَايَعُوهُ ثُمَّ نَقَضوا بَيْعَتَه وقاتَلوه، وَأَرَادَ بالقاسِطِين أهلَ الشَّامِ، وبالمارِقين الخَوارجَ.

- والنَّكث بفتح المقطع [Na] مصدر, وهو نَقْضُ ما تَعْقِدُه وتُصْلِحُه من بَيْعَةٍ وغيرها, تقول: نَكَثَه يَنْكُثُه نَكْثًا, فانْتَكَثَ وتَناكَثَ القومُ عُهودَهم نقضوها, والنِّكث بالكسر الاسم, وهو خَيْطٌ مِنْ صُوفٍ أَوْ قُطْنٍ أَوْ شَعَرٍ يُنْقَضُ ثُمَّ يُعَادُ غَزْلُه ثَانِيَةً[١٢١], يقول ابن الأثير: "النَّكْثُ: نَقْض العَهْد. والاسْمُ: النِّكْثُ، بِالكَسْرِ ... الخَيْط الخَلَق مِنْ صُوفٍ أَوْ شَعَرٍ أَوْ وَبَر، سُمِّي بِهِ لِأَنَّهُ يُنْقَض ثُمَّ يُعاد فَتْلُه".[١٢٢]

- وعلى الرَّغم من أنَّ ابن الأثير لم يُشِر صراحة إلى أنَّ النَّكث مصدر كما كان يفعل من قبل, إلا أنَّه فُهِمَ من نصِّ كلامه عن النَّكث أنَّه يعني الفعل نفسه, وهو النَّقض (إفساد الشَّيء بعد إحكامه), وإشارته إلى أنَّ النِّكث بكسر المقطع [Ni] اسم, فُهِمَ منها أنَّها اسم لكلِّ شيء يمكن أن يُنتقض ويتشعَّث, نحو: الحبل والأخْبِية[١٢٣] القديمة والأَكْسِية[١٢٤] البالية والسِّواك, تقول: نقض الحبل, أي فكَّهُ وحلَّ فَتْلَه, ونكث الأخبية والأكسية, أي فكَّ نسجها وخلطها بصوف جديد لِيُغزل ثانية, ونَكَث السِّواك يَنْكُثُه نكْثًا: أي شعَّثَ رأسه, قال

ابنُ السِّـكِّيت: "النَّكْثُ: مصـــدر ... والنِّكث: أَن تُنقْضَ أَخلاقُ الأَخْبية والأكســية الخَلَقَة فَتُغْزلَ ثَانِيَة"[١٢٥], وأصـل النَّكث: نقض الحبل وفكُّ الغزل إذا انْتَقضـتْ قواه بعد إحكامه ثُمَّ اســتُعِيرَ لنقض العهد؛ لأن العُهود والعقود إنَّما تَتمُّ بإبرامها وتوثيقها والوفاء بها فإذا قُسِّمت فقد انتقضـت, يقول الله ﷻ ﴿ہ ہ ہ ھ ھ ھ﴾ [التَّوبة: ١٢], ويبدو أنَّ العلاقة بين النَّكث والنَّقض هي علاقة عموم وخصـــوص, إذْ إنَّ كلَّ نكْثٍ نقْض, وليس كلُّ نَقْضٍ نَكْثًا؛ ذلك لأنَّ النَّقض يُطلق على إبطـال المُبرم من بنـاء أو عقد أو غيرهما, أمَّا النَّكث فإنَّـه يُطلق على العَقْدِ فقط, ومن ذلك قول الله ﷻ ﴿ۈ ۇ ۆ ۆ ۅ ﴾ [التوبة: ١٣].

- وبتحليل «النَّاكثين» في الحديث نجد أنَّها مكونة من أكثر من مورفيم: مورفيم [أل] وهي تدلُّ على معنى التعريف, وتقع في مقابلة التنوين الذي يدل على التَّنكير, ومورفيم اســم الفاعل الذي يدلُّ على أنَّ الكلمة اسم فاعل من الثُّلاثي, ومورفيم الجمع [ين], ويمثلان معًا وحدة واحدة ولا يمكن اســتعماله منفصـــلا على الرغم من كون الياء يمكن لها أن تقوم بوظيفة الياء والنون في بعض السياقات (عند الإضافة), إلا أنَّ النون لا تقوم بهذه الوظيفة وحدها, وكلاهما يمثِّل مورفيمًا صـــرفيًّا يدلُّ على الجمع المذكَّر في حالتي النَّصـــب أو الجر, ومورفيم علامة الجر للجمع المذكر.

ملحق الرموز الواردة في البحث

الحرف	الرمز	الحرف	الرمز	الحرف	الرمز	الحرف	الرمز	الحرف	الرمز
أَ	a	جُ	gu	سُ	Su	غُ	ḡu	قَ	qa
أُ	au	ذَ	Za	طَ	Ṭa	غِ	ḡi	قُ	qu
إِ	i	ذِ	Zi	طُ	Ṭu	فَ	Fa	نَ	Na
جَ	ga	سَ	Sa	غَ	ḡa	فُ	Fu	نِ	Ni

م	الفعل	الصِّيغة	الوزن	المصدر	اسم المصدر	اسم المصدر باعتباره آلة	اسم المصدر باعتباره أثرا	ملاحظات
١	أَكَلَ	أُكل	فُعْل	-	-	✓	-	اسم لِما يُؤكل
		أَكل	فَعْل	✓	-	-	-	يدل على الفعل وصاحبه [الآكل]
٢	جرح	جَرْح	فَعْل	✓	-	-	-	يدل على الفعل وصاحبه
		جُرح	فُعْل	-	-	-	✓	الأثر الناتج عن الفعل

٣	ذبح	ذِبح	فِعْل	–	–	✓	–	يُعدَّ بمنزلة المذبوح
		ذَبح	فَعْل	✓	–	–	–	يدل على الفعل وصاحبه [الذابح]
٤	سحر	سُحور	فُعول	✓	–	–	–	يُعدَّ بمنزلة التَّسحر
		سَحور	فَعول	–	–	✓	–	اسم لما يؤكل أو يُشرب وقت السحر
٥	طهر	طُهور	فُعول	✓	–	–	–	يُعَدَّ بمنزلة التطهر
		طَهور	فَعول	–	–	✓	–	اسم لما يتطهر به [الماء]
٦	غسل	غَسْل	فَعْل	✓	–	–	–	ويدل أيضا على الغاسل
		غِسْل	فِعْل	–	–	✓	–	اسم لِما يغسل به الرَّأس
	اغتسل	غُسْل	فُعْل	–	✓	✓	–	اسم لما يُغتسل به [الماء]
٧	فطر	فَطْر	فَعْل	✓	–	–	–	فعل الشَّق أو الطلوع
		فُطْر	فُعْل	–	–	✓	–	اسم لِما يخرج من الإحليل أو الأرض
٨	قرح	قَرْح	فَعْل	✓	–	–	–	يدل على فعل الجرح وصاحبه
		قُرْح	فُعْل	–	–	–	✓	أثر الإصابة
٩	نكث	نَكْث	فَعْل	✓	–	–	–	يدل على فعل النقض وصاحبه
		نِكْث	فِعْل	–	–	✓	–	اسم لما يتشعَّث كالحبل وغيره

خلاصة

في خاتمة هذا البحث يودُّ الباحث أن يُشير إلى أنَّ:

- اختلافَ العُلماءِ في تحديد ماهية بعض الصّيغ والألفاظ من حيث كونها مصـدرًا أو اسـمًا - باعتباره آلة للفعل أو أثرا له - غيرُ جامع لجُلِّ الصِّـيغ التي تعتمد على الاحتمال الصَّـرفي الوظيفي باختلاف الحركة, فرُبَّما كان هناك ألفاظ غير التي ذكرها سـيبويه في كتابه تُطلق على المصـدر تارة, وأُخرى على الاسـم باعتباره آلة للفعل أو أثرًا له, وليس باعتباره اسـما ينقص عن حروف المصدر فيصير اسم مصدر كما أشار إلى ذلك متأخرو النُّحاة, وليس أدلُّ على ذلك من تلك الألفاظ التي ذكرها السيوطي في كتابه "المزهر", وابنُ السِّكِّيت في كتابه "إصـــلاح المنطق"؛ إذ إنَّه حصـــر ما يزيد عن أربعين صـــيغة تأتي على وزن «فَعُول» و«فُعُول» شائعة في الاستعمال بين الحدث وآلته, والذي يُحدِّد ذلك هو قصد المتكلم.
- وخلاصـــة ما ذهبنا إليه - من خلال هذا البحث - أنَّ هذه الصِّـيغ التي قيل عنها إنَّها أسـماء مصـــادر **ما هي إلا آلة للفعل** (الحدث الذي يُنجزه المتكلم ويريده) **أو أثر له**, ولا أنكر أنَّ الحكم على هذه الصِّيغ حكمٌ نسبيٌّ اجتهاديٌّ يعتمد على مقاييس معيَّنة استُنبِطت من استقراء كلام العرب, هذه المقاييس تختلف باختلاف الأزمنة وتطور العصـر بدليل أنَّ متقدمي النُّحاة واللغويين لم يُفرِّقوا بين المصـدر واسـمه, فكلُّ ما دلَّ على الحدث عندهم يُعدُّ مصـدرًا؛ ولذا يرى بعضهم أنَّ المصدر واسم المصدر غير متساويين في الدلالة.
- فإذا ما جئنا إلى المصـدر والاسـم باعتباره آلة أو أثرا وجدنا أنَّ الحركة تقوم بوظيفة دلالية مخصوصـة بما تُؤدِّيه من تغيير في معاني الجذر الواحد, أي أنَّها تفرِّق بين الدلالات, وتُميِّزُ بين الصِّـــيغ؛ ولذا يُفرِّق العربُ بها - أي بالحركة - بين الفعل والمصـــدر, نحو: عَلِمَ عِلْمًا, وكذلك يُميِّزون بين الاسم والمصدر في نحو قولك: السُّحور, والسَّحور, والفُطُور, والفَطُور, والوُضُوء والوَضُوء, والذِّبح والذَّبح, والنِّكث والنَّكث.
- ومِن ثَمَّ قصـــد العرب التَّفريق بين هذه الصـــيغ بالمخالفة بين أبنيتها حتَّى وإنْ تقاربت, فذكروها في كُتب اللغة مفرِّقين بين المعاني الوظيفية المتقاربة وما تُحْدِثُه الحركة من دلالة وظيفية جديدة ترتَّب عليها تنوُّعِ الأبنية واختلاف الصِّيغ الصَّرفية بهدف الكشف عن مقاصد المتكلمين والبعد عن الإبهام والغموض لاختصاص كل صيغة بمعنى مُعَيَّن تدلُّ عليه.
- حاول ابن الأثير في تناوله للمعنى المعجمي أن يُوظِّف النظام الصَّـوتي والصَّـرفي في توضيح المعنى الوظيفي في تحليله لصيغ غريب الحديث, وهو ما يُؤكِّد أنَّ المعنى المعجمي يُسهم في تكوين معان وظيفية جديدة داخل السِّياق.
- هناك ترابط وتلازم بين الظواهر الصـرفية والظواهر الصـوتية, بل إنَّ كثيرا من المسـائل الصرفية لا تفسر إلا على أساس صوتي, ولذا عكف العلماء على دراسة التغيُّرات الصوتية التي تطرأ على الصـيغة الصـرفية, أضـف إلى ذلك أن تغيير الفونيم في الكلمة لا يكون إلا للمناسبة بين أصوات الكلمة الواحدة ومن ثَمَّ يُؤدِّي إلى مغايرة معناها الوظيفي.

- الغالب عند العرب اسـتعمال «فَعول» بالفتح للاسـم باعتباره آلة أو أثرا, و«فُعول» بالضـم للمصـدر أو الجمع, بخلاف اسـتعمال وزني «فُعْل», نحو [أُكل, جُرح, غُسـل, فُطر, قُرح] و«فِعْل», نحو [ذِبْح, نِكث] فأكثر ما يكونا للاسـم, وأمَّا الفتح منهما [فَعْل] فأكثر ما يكون للمصدر, نحو [أكل, جَرْح, ذَبْح, غَسل, فَطْر, نكث].
- على الرغم من وجود تعـادل في المورفيم إلا أنَّ المعنى الوظيفي لم يكن واحـدًا, بـل إنَّـه يختلف باختلاف قصد المتكلم وقرائن السِّياق, نحو: الوَضوء للماء أو التَّوضؤ, والسَّحور لِما يُتسحر به أو التَّسحُّر, والطَّهور لما يتطهر به أو التَّطهر.

الهوامش

[1] **Vendryes**: Language, page 73, 74 ()
[2] انظر ماريو پاي: أسس علم اللغة صـ ٥٣, ١٠١
[3] انظر تمام حسَّان: مناهج البحث في اللغة صـ ١٧٢
[4] انظر نايف خرما: أضواء على الدِّراسات اللغوية المعاصرة صـــــ ٢٧٥, وممدوح عبد الرحمن الرمالي: تطور التأليف في الدرس الصرفي صـ ١١٧
[5] انظر محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة صـــــ ٩٠, وحاتم صالح الضَّامن: علم اللغة صـــــ ٥٨, وحلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية معجمية صـ ٥١
[6] صـ ١٠١
[7] انظر ممدوح عبد الرحمن الرمالي: تطور التأليف في الدرس الصرفي صـــــ ٨٨, ٩٩, وسميح أبو مغلي: دراسة الصرف العربي في ضوء علم اللغة الحديث صـ ٩, وراجع جوزيف فندريس: اللغة صـ ١٠٥
- **Look Joan Bybee**: Morphology, page 177, **and Mark Twain**: Morphology the Words of Language page 38, 40, 42
[8] () فاضل صالح السامرائي: معاني الأبنية العربية صـ ٦
[9] () انظر المرجع السابق صـ ٦, ٧
[10] المصدر الأصلي منه القياسي ومنه السَّماعي, أمَّا اسم المصدر فلا يكون إلا مصدرًا سماعيًّا, وقد تكون هذه الأسماء مصادر لأفعال ثُلاثية قد أُميتت في اللغة أو تُرك استعمالها لِعلَّة أو لم يُعرف لها جذر. [انظر عبَّاس حسن: النحو الوافي ٢٠٩/٣, وحنان حسن محمود: اسم المصدر المصطلح والدلالة صـــــ ٥١, ٥٢, والخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين, باب القاف واللام والباء معهما ١٦٨/٥, وابن دُريد: جمهرة اللغة, حرف العين وما بعده, مادة [ل ع ع] ١٥٧/١, وحرف القاف وما بعده, مادة [ق هـ هـ] ١٦٥/١), والزبيدي: تاج العروس مادة (ر ح ب) ٤٨٧/٢, و(س ب ح) ٤٣٣/٦, و(ق ب ل) ٢٠٦/٣٠]
[11] انظر الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٣٥/٢
[12] انظر محمد محيى الدين عبد الحميد: عُدَّة السَّالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١٧٥/٢
[13] الدر المصون ٤٧٢/١٠, وانظر العكبري: التبيان في إعراب القرآن ١٢٤٢/٢
[14] انظر مصطفى جمال الدِّين: البحث النَّحوي عند الأصوليين صـــ ١٠٢, وراجع سيبويه: الكتاب ٤٢/٤, ٨١, ٨٢, والمبرِّد: المقتضب ٧٣/١, وابن السَّرَّاج: الأصول في النَّحو ١٠٩/٣-١١٢, والزَّجَّاجي: الجمل في النَّحو صـــ ٣٨٧, وابن جنِّي: الخصائص ٣٠٩/٢, وابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب ٨٥٠/٢, ٨٥١, وابن مالك: شرح التسهيل ١٧٨/٢
[15] ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤٩٩/٢
[16] ٣٥٩/٢
[17] انظر فاضل السامرائي: معاني النحو ١٤٣/٣
[18] جامع الدروس العربية صـ ١٥٦, وانظر صـ ١٦٦
[19] شرح شافية ابن الحاجب ٨/١
[20] انظر الكُلِّيَّات صـ ٥٦٠
[21] فاضل مصطفى السَّاقي: أقسام الكلام العربي من حيث الشَّكل والوظيفة صـ ١٧
[22] الوَلُوع: حبُّ الشَّيء وملازمته, الاسم والمصدر جميعًا بالفتح, يقول ابن الأثير: "يُقَالُ: وَلِعْتُ بِالشَّيْءِ أَوْلَعُ وَلَعًا ووَلُوعا، بِفَتْحِ الوَاوِ، المَصْدَرُ وَالِاسْمُ جَميعا". [النِّهاية في غريب الحديث والأثر ٢٢٦/٥, وراجع ابن منظور: لسان العرب, مادة (و ل ع) ٤١٠/٨, والزبيدي: تاج العروس, مادة (و ل ع) ٣٧٣/٢٢], وقال ابن دُرُسْتَوَيه: "الوَلُوع بالفتح اسم لِما يُولع به, وبالضَّم المصدر". [تصحيح الفصيح وشرحه صـــ ٢٨٢], ويقال في الخير والشَّر, كقولك: أُوْلِعْتُ بمدح فلان وَأُوْلِعْتُ بذمِّه. [انظر أبا جعفر اللَّبْلي: تُحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح صـ ٣٠٢]
[23] يقول المبرِّد: "لم يأتِ من المصادر شيءٌ مفتوح الأول إلا أشياء يسيرة", وذكر منها هذه الخمسة. [الكامل في اللغة والأدب ٣٦٧/٢]
[24] انظر الكتاب ٤٢/٤
[25] يقول ثعلب: "فَعُول في أبنية المصادر ليس بكثير, وفُعُول بضمِّ الفاء أكثر منه". [المرزوقي: شرح الفصيح لثعلب صـ ١٢٦, ١٢٧], ويقول الزَّمخشري: "فَعُول في المصادر قليل, وهو في الصِّفات كثير, ومما جاء في المصادر على فَعُول قولُهُم: القَبُولُ, والوَلُوعُ, والوَزُوعُ". [شرح الفصيح صـ ١١٠]
[26] يقول الأشموني: الوُضُوء من قولك تَوَضَّأَ وُضُوءًا اسم مصدر لا مصدر؛ لخلوّه لفظًا وتقديرًا من بعض ما في فعله, وحقُّ المصدر أن يتضمَّنَ حروفَ فعله بمساواة نحو: تَوَضَّأَ تَوَضُّؤًا. [انظر منهج السالك إلى ألفية ابن مالك

[٣٣٥/٢]
[٢٧] العباب الزَّاخر واللباب الفاخر صـ ١٣٠
[٢٨] ليس في كلام العرب صـ ٢٢٣, ٢٢٤
[٢٩] شرح الفصيح صـ ١٣٠
[٣٠] تهذيب اللغة, باب اللفيف من حرف الضاد, مادة [وضؤ] ٩٩/١٢, وانظر العيني: عمدة القاري شرح صحيح البخاري, كتاب الوضوء ٣٤٠/٢, والخبر في الزبيدي: تاج العروس, مادة (و ض أ) ٤٨٩/١
[٣١] قال الأصمعي: "الوُضُوء بضمِّ الواو ليس من كلام العرب, وإنَّما هو قياس قاله النَّحويون ...". [ابن هشام اللخمي: شرح الفصيح صـ ١٣١], وحكى أهل الكوفة أنَّ الوضوء بالفتح الاسم, وبالضَّم المصدر [ابن هشام اللخمي: المدخل إلى تقويم اللسان صـ ١٥٦]
[٣٢] شرح الفصيح صـ ٤١٥
[٣٣] انظر الأخفش: معاني القرآن ٥٧/١, وابن منظور: لسان العرب, مادة (و ض أ) ١٩٤/١, والزبيدي: تاج العروس, مادة (و ض أ) ٤٨٩/١
[٣٤] انظر النِّهاية في غريب الحديث والأثر ١٤٧/٣, وانظر رأيه في ابن منظور: لسان العرب, مادة (ط هـ ر) ٥٠٤/٤
[٣٥] ابن الأثير: النِّهاية في غريب الحديث والأثر ١٩٥/٥
[٣٦] الزَّهومة: رِيحُ اللحم السَّمين المُنْتن. [انظر ابن منظور: لسان العرب, مادة (ز هـ م) ٢٧٧/١٢]
[٣٧] ابن الأثير: النِّهاية في غريب الحديث والأثر ١٩٥/٥
[٣٨] المصدر السابق ١٩٥/٥
[٣٩] ابن منظور, مادة (ط هـ ر) ٥٠٤/٤
[٤٠] ابن ماجه: سنن ابن ماجه, كتاب الطهارة وسننها, باب الوضوء بماء البحر, الحديث رقم ٣٨٦, ١٨٤/١
[٤١] حاشية السِّندي "كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه" ١٣٥/١, ويقول السيوطي: "وقد يقولون: مصدر, واسم مصدر في الشيئين **المُتغايرين لفظًا**, أحدهما للفعل, **والآخر للآلة** التي يُستعمل بها الفعل, كالطُّهور والطَّهور, والأَكْل والأُكْل, فالطُّهور المصدر, والطَّهور اسم ما يتطهر به, والأَكْل المصدر, والأُكْل كلُّ مَا يُؤكل". [الأشباه والنَّظائر في النحو ٤٦/٤]
[٤٢] انظر ابن منظور: لسان العرب مادة (و ض أ) ١٩٤/١, وراجع ثعلب: كتاب الفصيح صـ ٢٦
[٤٣] انظر معاني القرآن ٥٧/١
[٤٤]() انظر فاضل السامرائي: معاني الأبنية في العربية صـ ٦
[٤٥] علم اللغة مقدمة للقارئ العربي صـ ٢٦٣
[٤٦] ابن الأثير: النِّهاية في غريب الحديث والأثر ٥٨/١
[٤٧] انظر الزَّبيدي: تاج العروس (مادة أ ك ل) ٨/٢٨
[٤٨] انظر الجوهري, مادة (أ ك ل) ١٦٢٤/٤
[٤٩] الأَكْل والأُكْل بالإسكان والتَّحريك لغتان, والمحرك منهما هو الأصلُ, والمسكّن مخفَّف من المحرّك, والمعنى هو الشيء المأكول. [ابن أبي مريم: الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ٣٤٤/١]
[٥٠] قوله "أو" في "أُكْلَتَيْن" للتقسيم بحسب حال الطعام وحال الخادم, وفي قوله "أَو لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْن" هو شكٌّ من الرَّاوي. [انظر العيني: عمدة القاري شرح صحيح البخاري, كتاب الأطعمة, باب الأكل مع الخادم (حديث رقم ٥٤٦٠) ١١٧/٢١, ١١٨]
[٥١] ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري, كتاب الأطعمة, باب الأكل مع الخادم, (حديث رقم ٥٢٦١) ٤٩٤/٩, ٤٩٥
[٥٢] انظر العيني: عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١١٧/٢١
[٥٣] انظر ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤٩٥/٩
[٥٤] انظر أساس البلاغة, مادة (أ ك ل) ١٦/١
[٥٥] انظر مادة (أ ك ل) ١٩/١١
[٥٦] انظر الجوهري: الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية, مادة (أ ك ل) ١٦٢٤/٤, وابن الجَبَّان: شرح الفصيح في اللغة صـ ٢٤٤, والرَّازي: مختار الصِّحاح صـ ٨
[٥٧]() دراسة الصرف في ضوء علم اللغة الحديث صـ ٩
[٥٨] ابن الأثير: النِّهاية في غريب الحديث والأثر ٥٨/١
[٥٩] العجماء: بفتح المهملة وسكون الجيم وبالمد تأنيث أعجم, وهي البهيمة, ويُقال أيضا لكل حيوان غير الإنسان, ويُقال لِمَن لا يُفصح والمراد هنا الأول. [انظر ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢٦٦/١٢]
[٦٠] جُبَار بضم الجيم وتخفيف الباء: هو الهدر الذي لا شيء فيه. يُقال ذهب دمُهُ جُبَارًا, أي هدرا. [انظر الرازي:

مختار الصحاح صـ ٣٩, وابن منظور: لسان العرب, مادة (ج ب ر) ١١٣/٤, و(ع ج م) ٣٨٥/١٢]
[٦١] ابن الأثير: النِّهاية في غريب الحديث والأثر ٢٥٥/١
[٦٢] انظر ابن منظور: لسان العرب, مادة (ج ر ح) ٤٢٢/٢, والزبيدي: تاج العروس, مادة (ج ر ح) ٣٣٦/٦
[٦٣] ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢٦٩/١٢
[٦٤] انظر الزبيدي: تاج العروس, مادة (ج ر ح) ٣٣٧/٦
[٦٥] جامع الدروس العربية صـ ١٥٦
[٦٦] انظر ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري, كتاب الدِّيَّات, باب المعدن جُبَار, والبِئر جُبار, (حديث رقم ٦٦٦٩) ٢٦٦/١٢, ٢٦٩
[٦٧] ابن الأثير: النِّهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٣/٢
[٦٨] ابن منظور, مادة (ذ ب ح) ٤٣٦/٢
٦٩() انظر ابن الأثير: النِّهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٣/٢, والكَجراتي: مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار ٢٢٥/٢, والزَّبيدي: تاج العروس, مادة (ذ ب ح) ٣٦٧/٦
[٧٠] انظر تهذيب اللغة, أبواب الحاء والذَّال, مادة [ذبح] ٤٧٠/٤, والزمخشري: شرح الفصيح ٤٧٧/٢, والسيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢٩٨/٢
٧١() علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق صـ ٤١
٧٢() ممدوح عبد الرحمن الرمالي: تطور التأليف في الدرس الصرفي صـ ٦٢
٧٣() ابن الأثير: النِّهاية في غريب الحديث والأثر ٣٤٧/٢, وراجع الأصفهاني: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ٦٦/٢
٧٤() انظر المعجم الوسيط ٤٣٥/١
٧٥() تهذيب اللغة, أبواب الحاء والسِّين, مادة [سحر] ٢٩٠/٤, وانظر النَّصَّ نفسه في ابن منظور: لسان العرب, مادة (س ح ر) ٣٤٨/٤, والزبيدي: تاج العروس, مادة (س ح ر) ٥١٠/١١, وراجع الهروي: كتاب إسفار الفصيح ٦١٢/٢
٧٦() انظر ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري, كتاب الصَّوم, باب بركة السحور من غير إيجاب (حديث رقم ١٨٧٦) ١٦٥/٤
٧٧() ابن الأثير: النِّهاية في غريب الحديث والأثر ٣٤٧/٢
٧٨() انظر ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٦٥/٤
٧٩() انظر تمام حسان: مناهج البحث في اللغة صـ ١٧٣, وممدوح عبد الرحمن الرمالي: تطور التأليف في الدرس الصرفي صـ ٩٢, ٩٣ بتصرف, وسميح أبو مغلي: دراسة الصرف العربي في ضوء علم اللغة الحديث صـ ٧
٨٠() لم أجد هذا النص في كتاب سيبويه, ولكن هناك رواية للأصمعي يقول فيها: إنَّ الطُّهور لا يكون إلا بفتح الطاء سواء أردت المصدر أو الماء [انظر ابن هشام اللخمي: المدخل إلى تقويم اللسان صـ ١٥٦]
٨١() ابن الأثير: النِّهاية في غريب الحديث والأثر ١٤٧/٣
٨٢() العيني: عمدة القاري شرح صحيح البخاري, كتاب الوضوء, باب لا تُقبل صلاة بغير وضوء ٣٦٩/٢
٨٣() انظر تاج العروس مادة (ط هـ ر) ٤٤٤/١٢
٨٤() الهروي: كتاب إسفار الفصيح ٦١١/٢
٨٥() انظر مادة (ط هـ ر) ٤٤٦/١٢
٨٦() انظر الكتاب ٤٢/٤
٨٧() انظر النِّهاية في غريب الحديث والأثر ١٧٤/٤, ١٧٥
٨٨() انظر تاج العروس, مادة (ط هـ ر) ٤٤٦/١٢
٨٩() انظر ابن منظور, مادة (ط هـ ر) ٥٠٥/٤
٩٠() يقول الزَّمخشري: "واعلم أنَّ فَعُولًا في كلامهم لا تخرج من أربعة أوجه: منها النَّعت للفاعل, ومنها النعت للمفعول, ومنها المصدر, ومنها الآلة" [شرح الفصيح صـ ٤٠٧]
٩١() النِّهاية في غريب الحديث والأثر ١٤٧/٣
[٩٢] انظر الأزهري: تهذيب اللغة, أبواب الهاء والطاء, مادة [طهر] ١٧٢/٦, والنص في ابن منظور: لسان العرب ٥٠٥/٤, وانظر ٥٨/٥, والزبيدي: تاج العروس, المادة نفسها ٤٤٦/١٢
[٩٣] ابن ماجه: سنن ابن ماجه, كتاب الطهارة وسننها, باب الوضوء بماء البحر, الحديث رقم ٣٨٦, ١٨٤/١
[٩٤] انظر سميح أبو مغلي: دراسة الصرف العربي في ضوء علم اللغة الحديث صـ ١٦
[٩٥] ابن الأثير: النِّهاية في غريب الحديث والأثر ٣٦٧/٣
[٩٦] الأُشنان: نوع من الشجر يستعمل في غسل الأيدي على أثر الطعام. [انظر ابن منظور: لسان العرب, مادة (ح ر ض) ١٣٥/٧, و(غ س ل) ٤٩٤/١١, و(و ش ن) ٤٥٠/١٣]

[٩٧] انظر المخصص, السفر ٩, صـ ١٥٨, والأصفهاني: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ٥٦٠/٢, وابن هشام اللخمي: شرح الفصيح صـــ ١٣١, وابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري, كتاب الغسل ٤٢٨/١, والعيني: عمدة القاري شرح صحيح البخاري, كتاب الغسل ٢٨٢/٣, والگجراتي: مجمع بحار الأنوار ٣٧/٤

[٩٨] "الخِطْمِيُّ" و"الخَطْمِيُّ" بكســر الخاء وفتحها: ضــرب من النبات يُغْسَــلُ به الرأس. [انظر تهذيب اللغة, أبواب الغين والسّين, مادة [غسل] ٣٥/٨, وابن منظور: لســـان الـــعـــرب, مادة (خ ط م) ١٨٨/١٢, والفيروزآبادي: القاموس المحيط, (باب الطاء فصل الخاء) ٢٤/٤]

[٩٩] انظر إصلاح المنطق صـ ١١, والكفوي: الكُلِّيَّات صـ ٦٧٢

[١٠٠] إصلاح المنطق صـ ٣٣, وانظر السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢٩٨/٢

[١٠١] المَذي: هو بلل لزج يخرج من الذَّكر عند ملاعبة النِّساء أو تقبيلهن, ولا يجب فيه الغسل لقول الرسول ﷺ عندما سُئِلَ عن المذي, فقال: "كُلُّ فَحْلٍ يَمْذِي فَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ", ومعنى ذلك أنَّه نجس ينقض الوضــوء ولا يجب فيه الغســل كالمني, يقول ﷺ: "إِنَّ كُلَّ فَحْلٍ يَمْذِي، فَإِذَا كَانَ المَذِيُّ فَفِيهِ الغُسْــلُ، وَإِذَا كَانَ المَذْيُ فَفِيهِ الوُضُــوءُ". [انظر الزيلعي: نصب الرَّاية لأحاديث الهداية ٩٣/١, ٩٤]

[١٠٢] ابن الأثير: النِّهاية في غريب الحديث والأثر ٤٥٨/٣

[١٠٣] انظر الهروي: غريب الحديث ١٩٦/٤, والزَّمخشــري: الفائق في غريب الحديث ١٢٨/٣, وابن كثير: مُســند الفاروق أمير المؤمنين عُمر بن الخطَّاب ﷺ على أبواب العلم ٣١/١

[١٠٤] ابن الأثير: النِّهاية في غريب الحديث والأثر ٤٥٨/٣

[١٠٥] انظر الزبيدي: تاج العروس, مادة (ف ط ر) ٣٣١/١٣

[١٠٦] الهروي: الغريبين في القرآن والحديث ١٤٦٠/٥

[١٠٧] ابن الأثير: النِّهاية في غريب الحديث والأثر ٤٥٨/٣

[١٠٨] انظر الزبيدي: تاج العروس, مادة (ف ط ر) ٣٣١/١٣

[١٠٩] انظر سميح أبو مغلي: دراسة الصرف العربي في ضوء علم اللغة الحديث صـ ١٩ بتصرف.

[١١٠] ابن منظور: لسان العرب, مادة (ق ر ح) ٥٥٧/٢, والزبيدي: تاج العروس, مادة (ق ر ح) ٤٤/٧

[١١١] النِّهاية في غريب الحديث والأثر ٣٥/٤

[١١٢] انظر تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" ٧٩/٦, ٨٠

[١١٣] نسب السيوطي هذا القول لابن جنّي في الخصائص, وهو موجود في "باب اختلاف اللغات وكلها حجة", ولكن ليس بِنَصِّــهِ [انظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢٥٧/١, والخصائص ١٠/٢]

[١١٤] النِّهاية في غريب الحديث والأثر ٣٥/٤

[١١٥] معاني القرآن ٢٣٤/١

[١١٦] انظر الزبيدي: تاج العروس, مادة (ق ر ح) ٤٤/٧

[١١٧] انظر ابن منظور مادة (ق ر ح) ٥٥٧/٢, وانظر السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢٩٧/٢

[١١٨] انظر الرَّازي: مفاتيح الغيب ١٥/٩, وحسن عز الدين الجمل: معجم وتفسير لغوي لكلمات القرآن ٣٣٧/٣

[١١٩] ابن منظور, مادة (ق ر ح) ٥٥٧/٢

[١٢٠] ابن الأثير: النِّهاية في غريب الحديث والأثر ١١٤/٥

[١٢١] انظر ابن منظور: لســـان العرب, مـادة (ن ك ث) ١٩٧/٢, وراجع الهروي: الغريبين في القرآن والحـديث ١٨٨٤/٦, والفيروزآبادي: القاموس المحيط, (باب الثاء فصل النون) ١٧٥/١

[١٢٢] ابن الأثير: النِّهاية في غريب الحديث والأثر ١١٤/٥

[١٢٣] الخِباءُ من الأَبنية واحد الأَخْبِيَة وهو ما كان من وَبَر أَو صــوف ولا يكون من شَـعر وهو على عمودين أَو ثلاثة وما فوقَ ذلك فهو بَيْت. [انظر ابن منـظور: لـسـان العرب, مادة (خ ب ا) ٢٢٣/١٤, وراجع (ب ي ت ١٤/٢, ن ك ث ١٩٧/٢, ن ق ض ٢٤٣/٧)]

[١٢٤] الأَكْسِية: جمع كِساء, وهو اللِّباسُ, تقول: وتَكَسَّيْتُ بالكِساء لبسته. [انظر ابن منظور: لسـان العرب, مـــادة (ك س ا) ٢٢٤/١٥]

[١٢٥] إصلاح المنطق صـ ١٧

المصادر والمراجع

- الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ).

١- معاني القرآن, تحقيق: هدى محمود قُرَّاعة, مكتبة الخانجي - القاهرة, الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

- الأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ).

٢- تهذيب اللغة, حقَّقه وقدَّم له: عبد الســلام هارون, راجعه: محمد علي النجار, الدار المصــرية للتأليف والترجمة - القاهرة (د-ت).

- الأشموني: علي بن محمد بن عيسى (ت٩٠٠هـ).

٣-منهج السَّالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني), تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد, دار الكتاب العربي, بيروت - لبنان, الطبعة الأولى ١٩٥٥م.
- الأصفهاني: أبو موسى محمد بن أبي بكر (ت٥٨١هـ).
٤-المجموع المُغيث في غريبي القرآن والحديث, تحقيق: عبد الكريم الغرباوي, مركز البحث العلمي, وإحياء التراث الإسلامي, جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية, الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- پاي: ماريو
٥-أسس علم اللغة, ترجمة: أحمد مختار عُمر, عالم الكتب - القاهرة, الطبعة الثامنة ١٩٩٨م.
- ثعلب: أبو العبَّاس أحمد بن يحيى (ت٢٩١هـ)
٦-كتاب الفصيح, تحقيق المستشرق: J. Barth, الناشر: مكتبة جي سي هنريك - لايبزيج - ألمانيا ١٨٧٦م.
- ابن الجبَّان: أبو منصور (بعد ٤١٦هـ).
٧-شرح الفصيح في اللغة, دراسة وتحقيق: عبد الجبار جعفر القزاز, دار الشئون الثقافية العامة, الطبعة الأولى, بغداد ١٩٩١م.
- أبو جعفر اللَّبْلِي: أحمد بن يوسف الفهري (ت٦٩١هـ).
٨-تُحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح, دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عيضة, جامعة أم القرى - مكة المكرمة ١٤١٨هـ.
- جمال الدّين: مصطفى
٩-البحث النَّحوي عند الأصوليين, دار الهجرة - إيران, الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- الجمل: حسن عز الدين
١٠- معجم وتفسير لغوي لكلمات القرآن, الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ٢٠٠٣م.
- ابن جنّي: أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ).
١١- الخصائص, تحقيق: محمد علي النجار, الهيئة العامة لقصور الثقافة - القاهرة ٢٠٠٦م.
- الجوهري: إسماعيل بن حمَّاد (ت٣٩٣هـ).
١٢- الصِّحاح, تاج اللُّغة وصحاح العربية, تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار, دار العلم للملايين, بيروت - لبنان, الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.
- ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ).
١٣- أمالي ابن الحاجب, دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة, دار الجيل - بيروت, ودار عمار - عَمَّان ١٩٨٩م.
- حجازي: محمود فهمي
١٤- مدخل إلى علم اللغة, دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة ١٩٩٧م.
- ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ).
١٥- فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري, برواية أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة: السرخسي والمستملي والكُشْمِيهَني, تقديم وتحقيق وتعليق: عبد القادر شيبة الحمد, طُبِعَ على نفقة صاحب السّمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز - الرياض, الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
- حسَّان: د. تمَّام (ت٢٠١١م).
١٦- مناهج البحث في اللغة, مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة ١٩٩٠م
- حسن: عبَّاس (ت١٩٧٩م)
١٧- النحو الوافي, دار المعارف - القاهرة, الطبعة التاسعة ١٩٨٧م.
- أبو حيَّان الأندلسي: محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ).
١٨- ارتشاف الضرب من لسان العرب, تحقيق: رجب عُثمان, مكتبة الخانجي - القاهرة, الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- ابن خالويه: أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ).
١٩- ليس في كلام العرب, تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار, مكة المكرمة, الطبعة الثانية ١٩٧٩م.
- خرما: نايف
٢٠- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة, سلسلة عالم المعرفة, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت, العدد ٩, سبتمبر ١٩٧٨م.
- خليل: حلمي
٢١- الكلمة دراسة لغوية معجمية, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, الطبعة الثانية ١٩٩٨م.
- الداية: فايز
٢٢- علم الدلالة العربي, النظرية والتطبيق دراسة تاريخية, تأصيلية, نقدية, دار الفكر المعاصر, بيروت - لبنان, الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

- ابن دُرُسْتَويه: عبد الله بن جعفر بن المرزبان الفارسي (ت٣٤٧هـ).
٢٣- تصـحيح الفصـيح وشـرحه, تحقيق: محمد بَدَوي المختون, ورمضـان عبد التَّواب, المجلس الأعلى للشـئون الإسلامية - القاهرة ٢٠٠٤م.
- ابن دُرَيْد: أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٢١هـ)
٢٤- جمهرة اللغة, حقَّقه وقدَّم له: رمزي مُنير بعلبكي, دار العلم للملايين, الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- الرَّازي: فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر (ت٦٠٤هـ).
٢٥- مفاتيح الغيب (تفسـير الفخر الرازي المشـتهر بالتفسـير الكبير), دار الفكر للطباعة والنشـر والتوزيع, الطبعة الأولى ١٩٨١م.
- الرَّازي: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت٦٦٠هـ)
٢٦- مُختار الصِّحاح, طبعة مدققة كاملة التشكيل ومميزة المداخل, مكتبة لبنان ١٩٨٦م.
- الرَّضي الاستراباذي: رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ).
٢٧- شـرح شـافية ابن الحاجب, تحقيق: محمد نور الحسـن, ومحمد الزفزاف, ومحمد محيى الدين عبد الحميد, دار إحياء التراث العربي, بيروت - لبنان, الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- الرمالي: ممدوح عبد الرحمن
٢٨- تطور التأليف في الدرس الصرفي, المصطلحات والمفاهيم والمعايير, كلية دار العلوم - جامعة المنيا (د-ت)
- الزَّبيدي: السَّيد محمد بن محمد بن عبد الرازق (ت١٢٠٥هـ).
٢٩- تاج العروس من جواهر القاموس, تحقيق: عبد الفتَّاح الحلو وآخرين, راجعـه: مـصـطـفـى حـجازي وآخرون, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت.
- الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٤٠هـ).
٣٠- الجمل في النَّحو, حقَّقه وقدَّم له: علي توفيق الحمد, مؤسسة الرِّسالة, ودار الأمل, الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
- الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ).
٣١- أساس البلاغة, الهيئة العامة لقصور الثقافة - القاهرة ٢٠٠٣م.
٣٢- شرح الفصيح, تحقيق ودراسة: إبراهيم عبد الله الغامدي, جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية ١٤١٧هـ.
٣٣- الفائق في غريب الحديث, تحقيق: على محمد البجاوي, ومحمد أبو الفضـل إبراهيم, طبعة عيسـى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة, الطبعة الثانية (د-ت)
- الزَّيلعي: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت٧٦٢هـ)
٣٤- نصـب الرَّاية لأحاديث الهداية مع حاشـيته المهمة: بغية الألمعي في تخريج الزيلعي, وتصـحيح أصـل النسـخة بعناية بالغة من إدارة المجلس العلمي وزاده تصـحيحا ومقابلة: محمد عوامة, مؤسـسـة الريان للطباعة والنشـر والتوزيع, الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- السَّاقي: فاضل مصطفى
٣٥- أقسام الكلام العربي من حيث الشَّكل والوظيفة, مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٧٧م.
- السامرائي: فاضل صالح
٣٦- معاني الأبنية في العربية, دار عمار للنشر والتوزيع, الطبعة الثانية ٢٠٠٧م.
٣٧- معاني النحو, دار الفكر ناشرون وموزعون, الطبعة الخامسة ٢٠١١م.
- ابن السَّرَّاج: محمد بن سهل (ت٣١٦هـ).
٣٨- الأصول في النحو, تحقيق: عبد المحسن الفتلي, مؤسسة الرِّسالة, بيروت - لبنان, الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.
- السعران: محمود
٣٩- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي, دار النهضة العربية للطباعة والنشر (د-ت)
- ابن السِّكِّيت: أبو يوسف يعقوب بن إسحق (ت٢٤٤هـ).
٤٠- إصلاح المنطق, تحقيق: أحمد محمد شاكر, وعبد السلام محمد هارون, دار المعارف, الطبعة الرابعة (د-ت).
- السَّمين الحلبي: أحمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ).
٤١- الدُّرُّ المصُون في عُلُوم الكتاب المكنون, تحقيق: أحمد محمد الخرَّاط, دار القلم - دمشق (د-ت).
- السِّندي: أبو الحسن الحنفي (ت١١٣٩هـ).
٤٢- سنن ابن ماجه, وبهامشـه كفايـة الحاجة في شرح سنن ابن ماجه "حاشية السنـدي", تحقيق: ياسر رمضان, ومحمد عبد الله, دار ابن الهيثم - القاهرة, الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر (ت١٨٠هـ).
٤٣- الكتاب: كتاب سيبويه, تحقيق: عبد السلام محمد هارون, دار الجيل, بيروت - لبنان, الطبعة الأولى ١٩٩١م.
- ابن سيده: علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ).
٤٤- المخصص, دار الكتب العلمية, بيروت - لبنان (د-ت).

- السيوطي: عبد الرحمن بن الكمال بن محمد (ت٩١١هـ).
٤٥- الأشباه والنَّظائر في النحو, تحقيق: عبد العال سالم مكرم, عالم الكتب, الطبعة الثالثة ٢٠٠٣م.
٤٦- المزهر في علوم اللغة وأنواعها, تحقيق: محمد أحمد جاد, وآخرين, دار الحرم للتراث, الطبعة الثالثة (د-ت)
- الصَّاغاني: الحسن بن محمد (ت٦٥٠هـ)
٤٧- العباب الزَّاخر واللباب الفاخر, تحقيق: قير محمد حسن, مطبعة المجمع العلمي العراقي, الطبعة الأولى ١٩٧٨م.
- الضامن: حاتم صالح
٤٨- علم اللغة, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, جامعة بغداد - بيت الحكمة (د-ت)
- الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)
٤٩- تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن", تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية, دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
- عبد الحميد: محمد محيى الدين
٥٠- عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك, وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح, دار الطلائع - القاهرة ٢٠٠٤م.
- العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ).
٥١- التبيان في إعراب القرآن, تحقيق: علي محمد البجاوي, دار الجيل – بيروت, الطبعة الثانية ١٩٨٧م.
- العيني: بدر الدِّين أبي محمد محمود (ت٨٥٥هـ)
٥٢- عمدة القاري شرح صحيح البخاري, ضبطه وصحَّحه: عبد الله محمود محمد عمر, دار الكتب العلمية, بيروت - لبنان, الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
- الغلاييني: مصطفى بن محمد بن سليم (ت١٣٦٤هـ).
٥٣- جامع الدُّرُوس العربية, تحقيق: منصور علي عبد السميع, وآخرين, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة, الطبعة الأولى ٢٠١٠م.
- الفراهيدي: الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ).
٥٤- معجم العين, تحقيق: مهدي المخزومي, وإبراهيم السامرائي , دار الرشيد للنشر, وزارة الثقافة والإعلام, الجمهورية العراقية ١٩٨٠م.
- الفيروزآبادي: مجد الدِّين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ).
٥٥- القاموس المحيط, الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة (د-ت).
- الفيُّومي: أحمد بن محمد بن علي المُقْري (ت٧٧٠هـ).
٥٦- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي, تحقيق: عبد العظيم الشناوي, دار المعارف - القاهرة, الطبعة الثانية (د-ت).
- ابن القيِّم الجوزيَّة: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ).
٥٧- بدائع الفوائد, تحقيق: سيد عِمران, وعامر صلاح, دار الحديث - القاهرة ٢٠٠٦م.
- ابن كثير: الحافظ عماد الدِّين أبي الفداء إسماعيل الدمشقي (ت٧٧٤هـ).
٥٨- مُسند الفاروق أمير المؤمنين عُمر بن الخطَّاب ﷺ على أبواب العلم, دراسة وتحقيق: مطر أحمد, كلية الدعوة وأصول الدين, جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية ١٤٠٨-١٤٠٩هـ.
- الگجراتي: محمد طاهر الصديقي الهندي (ت٩٨٦هـ).
٥٩- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار, تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي, مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الركن الهندي ١٩٦٧-١٩٧٣م.
- الكفوي: أبو البقاء أيوب بن موسى (ت١٠٩٤هـ).
٦٠- الكُلِّيَّات, معجم في المصطلحات والفروق اللغوية, تحقيق: عدنان درويش, ومحمد المصري, مؤسسة الرسالة, الطبعة الثانية ١٩٩٨م.
- اللخمي: ابن هشام (ت٥٧٧هـ).
٦١- شرح الفصيح, دراسة وتحقيق: مهدي عبيد جاسم, الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
٦٢- المدخل إلى تقويم اللسان, تحقيق: حاتم صالح الضامن, دار البشائر الإسلامية, الطبعة الأولى ٢٠١٣م.
- ابن ماجه: الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت٢٧٣هـ).
٦٣- سُنن ابن ماجه, حقَّق نصوصه ورقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلَّق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي, خرج أحاديثه وفهرسه مصطفى محمد حسين الذَّهبي, دار الحديث - القاهرة ٢٠٠٥م.
- ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ).
٦٤- شرح التسهيل, تحقيق: عبد الرحمن السيد, ومحمد بدوي المختون, دار هَجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة, الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- المبرّد: أبو العبَّاس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ).

٦٥- الكامل في اللغة والأدب, تحقيق: عبد الحميد هنداوي, دار الكتب العلمية, بيروت - لبنان, الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
٦٦- المقتضب, تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة, المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٥هـ.
- المرزوقي: أبو علي أحمد بن محمد (ت٤٢١هـ)
٦٧- شرح الفصيح لثعلب, قراءة وتحقيق: سليمان بن إبراهيم العايد, كلية اللغة العربية, جامعة أم القرى, المملكة العربية السعودية.
- ابن أبي مَريم: نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي الفارسي (ت٥٦٥هـ).
٦٨- الكِتَابُ المُوضَح في وجوه القراءات وعِلَلها, تحقيق: عمر حمدان الكبيسي, الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة – السعودية, الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
- مصطفى: إبراهيم (وغيره)
٦٩- المعجم الوسيط, مجمع اللغة العربية – القاهرة, الطبعة الثالثة ١٩٦٠م.
- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد (ت٧١١هـ).
٧٠- لسان العرب, دار صادر, بيروت - لبنان (د-ت).
- الهروي: أبو سهل محمد بن علي (ت٤٣٣هـ)
٧١- كتاب إسفار الفصيح, دراسة وتحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش, الجامعة الإسلامية - المملكة العربية السعودية ١٤٢٠هـ.
- الهروي: أبو عبيد أحمد بن محمد (ت٤٠١هـ)
٧٢- الغريبين في القرآن والحديث, تحقيق: أحمد فريد المزيدي, مكتبة نزار مصطفى الباز, مكة المكرمة - الرياض, الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
- الهروي: أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)
٧٣- غريب الحديث, تحقيق: حسين محمد محمد شرف, الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ١٩٨٤م.

الرسائل والدَّوريَّات:
- محمود: حنان حسن
٧٤- اسم المصدر المصطلح والدلالة, رسالة ماجستير, كلية الآداب - جامة الشرق الأوسط, تموز ٢٠١١م.
- أبو مغلي: سميح
٧٥- دراسة الصرف العربي في ضوء علم اللغة الحديث, مجلة كلية الآداب جامعة عمان الأهلية, المجلد ٧, العدد ١, لسنة ٢٠٠٠م.

المراجع الأجنبية
7٦- J. Vendryes: language a Linguistic Introduction to History, New York – Alfred a Knopf 1931.
7٧- Joan Bybee: Morphology a Study of the Relation Between Meaning and Form, John Benjamins Publishing Company – Amsterdam/Philadelphia 1985
7٨- Mark Twain: Morphology: the Words of Language.